



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الأعيان

محضر الجلسة الرابعة
من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الحادي عشر
المنعقدة في ٢٠/ جمادى الثاني/ ١٤١٢ هجري
الواقع في ٢٦/ ١٢/ ١٩٩١ ميلادي

(الجلد ٢٩)

(العدد ٤)

جدول الأعمال

الصفحة

٤
٤

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.
 - أ - طلب اجازة مقدم من معالي العين السيد عمر النابلسي.
 - ب - طلب اجازة مقدم من معالي العين السيد جعفر الشامي.
 - ج - طلب اجازة مقدم من معالي العين الدكتور اسحق الفرحان.
 - د - طلب اجازة مقدم من سعادة العين السيد محمد عوده القرعان.

تكملة من الملحق

٣ - تلاوة الكتب الواردة:

أ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب (٣١٦٢) تاريخ ١٩٩١/١٢/٢٤، المتضمن اعلام مجلس الاعيان بموافقة مجلس النواب على مشروع قانون الدفاع لسنة ١٩٩٠، وكما اقره مجلس الاعيان / ارسل للحكومة.

ب - تلاوة كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣١٦٣) تاريخ ١٩٩١/١٢/٢٤ المتضمن موافقة مجلس النواب على الغاء قانون مقاومة الشيوعية وكما ورد من الحكومة / احيل الى اللجنة القانونية.

٤ - مقررات اللجان:

أ - قرار اللجنة المشتركة (القانونية والمالية) رقم (١) تاريخ ١٩٩١/١٢/٢٤، بشأن قوانين التمويل رقم ٢٨ ورقم ٣٢ والمدعجان بقانون واحد / وافق عليه المجلس.

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

٦٤

مجلس الاعيان

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الخميس) الموافق ١٩٩١/١٢/٢٦ ميلادي، عقد مجلس (الاعيان) جلسته (الرابعة) من الدورة (العادية الثالثة) برئاسة (دولة الاستاذ احمد اللوزي) وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة:

- ١ - دولة السيد مضر بدران
- ٢ - معالي الدكتور خليل السالم
- ٣ - معالي السيد جعفر الشامي
- ٤ - معالي السيد عمر النابلسي
- ٥ - معالي الدكتور اسحق الفرخان
- ٦ - سعادة السيد محمد عوده الفرعان

وتغيب بمعدلة من الاعضاء السادة:

- ١ - معالي السيد حابس المجالي
- ٢ - سعادة السيد نذير رشيد
- ٣ - معالي السيد مروان القاسم
- ٤ - سعادة السيد محمد كمال

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة:

سعادة السيد علي ابو نوار (متولي).

وحضر من الحكومة:

- ١ - سيادة الشريف زيد بن شاكرا: رئيس الوزراء وزير الدفاع.
- ٢ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
- ٣ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب

رئيس الوزراء وزير النقل.

٤ - معالي الدكتور كامل ابو جابر: وزير الخارجية.

٥ - معالي الدكتور عبدالله النصور: وزير الصناعة والتجارة.

٦ - معالي السيد يثال حكمت: وزير السياحة والآثار.

٧ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٨ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.

٩ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير المواصلات.

١٠ - معالي السيد جمال حديثة الخريشا: وزير دولة.

١١ - معالي السيد جودت السيول: وزير الداخلية.

١٢ - سماحة الشيخ عز الدين الخطيب التميمي: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

١٣ - معالي الدكتور عبدالرزاق طيشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

١٤ - معالي الدكتور محمود السمرة: وزير الثقافة.

١٥ - معالي السيد محمد السقايف: وزير التموين.

١٦ - معالي الدكتور فايز الحصاونة: وزير الزراعة.

دولة رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب مكتمل. واعلن بدء الجلسة،



جلول الاعمال.

السيد الامين العام:

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس
الكريم على تلاوة محضر الجلسة السابقة واعفاء
الامين العام من التلاوة؟

الجميع: موافقون

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب اجازة مقدم من سعادة العين
محمد عوده القرعان.دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس
الكريم على اجازة سعادة العين محمد عوده
القرعان.

الجميع: موافقون

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

تحية طيبة وبعد

ارجو دولتكم التكريم بالعلم بانني ارجو
في الاستراحة لمدة ثلاثة اسابيع اعتبارا من صباح
يوم ١٩٩١/١٢/٢٥ لاسباب صحية فارجو
التفضل بالعلم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عمان في ١٩٩١/١٢/٢٣

مقدمه

العين محمد عوده القرعان

السيد الامين العام:

ب - طلب اجازة مقدم من معالي العين السيد
عمر النابلسي.دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس
الكريم على اجازة معالي العين السيد عمر
النابلسي؟

الجميع: موافقون

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

تحية واحتراما وبعد

ارجو معذرتي عن حضور جلسات
المجلس اعتبارا من صباح ١٩٩١/١٢/١٨
وحق ١٩٩١/١٢/٣١ متمنيا لكم وللزملاء
التوفيق.

واقبلوا احترامي

العين عمر النابلسي

١٩٩١/١٢/١٧

السيد الامين العام:

ج - طلب اجازة مقدم من معالي العين جعفر
الشامي.دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس
الكريم على اجازة معالي السيد جعفر الشامي؟

الجميع: موافقون

عمان في ١٩٩١/١٢/١٨

دولة رئيس مجلس الاعيان الاكرم

تحية واحتراما وبعد

ارجو معذرتي عن حضور جلسات مجلس
الاعيان اعتبارا من صباح يوم الاحد
١٩٩١/١٢/٢٢ ولعدة اسابيع لاضطراري
للسفر خارج الوطن.

وتفضلوا بقبول فائق احترامي،

المهندس
جعفر الشامي

السيد الامين العام:

د - طلب اجازة مقدم من معالي العين الدكتور
اسحق الفرحان.دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس
الكريم على اجازة الدكتور اسحق الفرحان؟
الجميع: موافقون

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،
ويعد.ارجوان اعلم دولتكم انني سأكون خارج
البلاد اعتبارا من صباح يوم ١٩٩١/١٢/١٦
ولغاية ١٩٩٢/١/١٧، فارجو اعتياري مجازا
لهذه المدة واقبلوا الاحترام.اخوكم
د. اسحق احمد الفرحان
عضو مجلس الاعيان
١٩٩١/١٢/١٤

السيد الامين العام:



مكتبة العمل

- هـ - طلب معذرة مقدم من معالي العين السيد مروان القاسم.
- و - طلب معذرة مقدم من معالي العين المشير حابس المجالي.
- ز - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد نذير رشيد.
- دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على معذرة السادة الاعيان اصحاب المعالي والسعادة؟
- الجميع: موافقون
- دولة رئيس المجلس: الدكتور كمال الشاعر.
- الدكتور كمال الشاعر: اقترح اضافة سعادة العين المحترم السيد حسني عايش الى لجنة التربية والتعليم وشكرا.
- دولة رئيس المجلس: حقيقة في الجلسة السابقة، سقط هذا الاسم سهواً، وكان الاستاذ حسني من اعضاء لجنة التربية والتعليم، نظرا لاختصاصه ومؤهلاته.
- هل يوافق المجلس الكريم على اضافة اسم الاستاذ حسني عايش.
- الجميع: موافقون
- السيد الامين العام:
- ٣ - تلاوة الكتب الواردة:
- ١ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب (٣١٩٢) تاريخ ١٢/٢٤/١٩٩١، المتضمن اعلام مجلس الاعيان
- بموافقة مجلس النواب على مشروع قانون الدفاع لسنة ١٩٩٠، وكما اقره مجلس الاعيان.
- بسم الله الرحمن الرحيم
- المملكة الاردنية الهاشمية
- مجلس النواب
- الرقم: م ق/٢٣/٣١٦٢
- التاريخ: ١٢/٢٤/١٩٩١م
- الموافق: ١٨/٦/١٤١٢هـ
- دولة رئيس مجلس الاعيان
- اشارة الى كتاب دولتكم رقم (٢٤٧٠) تاريخ ١٢/٩/١٩٩١
- قرر مجلس النواب في جلسته السادسة من الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٩١، الموافقة على قرار مجلس الاعيان بحذف الفقرة (ج) من المادة (٢) من مشروع قانون الدفاع لسنة ١٩٩٠، كما وردت من مجلس النواب والموافقة عليها كما وردت بالمشروع المقدم من الحكومة.
- ارجو التكرم بعرضه على مجلسكم الكريم لاجراء المقتضى.
- وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
- رئيس مجلس النواب
- د. عبد اللطيف هريبات
- نسخة الى اضافة اللجنة القانونية
- دولة رئيس المجلس: الحقيقة هذا القانون، معروض على المجلس الكريم، لان

مجلس النواب وافق عليه، واقره كما جاءه من مجلس الاعيان، لانه كان قد اجري تعديل بسبب قرار المجلس العالي المتعلق بقانون الدفاع.

المجلس اخذ علماً، ونرفعه الى

التصديق، وليس لاحد اعتراض، وهو للمرور واخذ العلم به، لانه وافق المجلس عليه بهذه الصورة وشكرا.

وهذا هو نص القانون كما وافق عليه المجلس وكما سيرسل الى الحكومة.

قانون رقم () لسنة ١٩٩١

قانون الدفاع

صادر بالاستناد الى المادة (١٢٤) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الدفاع لسنة ١٩٩١) وينشر في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - أ - اذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن في حالة وقوع طاريء تهدد الامن الوطني او السلامة العامة في جميع انحاء المملكة او في منطقة منها بسبب وقوع حرب، او قيام حالة تهدد بوقوعها، او حدوث اضطرابات او فتنه داخلية مسلحة او كوارث عامة او انتشار افة او وباء يعلن العمل بهذا القانون بارادة ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء.

ب - تتضمن الارادة الملكية بان الحالة التي تقرر بسببها اعلان العمل بهذا القانون والمنطقة التي يطبق فيها وتاريخ العمل به.

ج - يعلن عن وقف العمل بهذا القانون بارادة ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء.

المادة ٣ - أ - يناط تطبيق هذا القانون برئيس الوزراء لاتخاذ التدابير والاجراءات الضرورية لتأمين السلامة العامة والدفاع عن المملكة دون التقيد باحكام القوانين العادية المعمول بها.

ب - يمارس رئيس الوزراء صلاحياته بموجب اوامر خطيه.

ج - لرئيس الوزراء تفويض جميع صلاحياته او بعضها لمن يراه اهلا للقيام بذلك في جميع انحاء المملكة او في منطقة محددة منها وبالشروط والقيود التي يعينها.

المادة ٤ - لرئيس الوزراء ممارسة الصلاحيات التالية:

أ - وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والاقامة، والقاء القبض

مكتبة المجلس

على المشتبه بهم أو الخطرين على الأمن الوطني والنظام العام واعتقالهم.

ب - تكليف أي شخص بالقيام بأي عمل أو أداء أي خدمة ضمن قدرته.

ج - تفتيش الأشخاص والأماكن والمركبات دون التقيد بأحكام أي قانون آخر، والأمر باستعمال القوة المناسبة في حالة الممانعة.

د - وضع اليد على الأموال المنقولة وغير المنقولة وتأجيل الوفاء بالدين والالتزامات المستحقة.

هـ - منع أو حصر أو تقييد استيراد المواد أو تصديرها أو نقلها من مكان إلى آخر، وتحديد التعامل بها وحظر اخفائها أو إتلافها أو شرائها أو المقايضة عليها وتحديد أسعارها.

و - الاستيلاء على أي أرض أو بناء أو طريق أو مصدر من مصادر المياه والطاقة وإن ينشئ عليها أعمالاً تتعلق بالدفاع وإن يزيل أي أشجار أو منشآت عليها، وإن يأمر بإدارتها واستغلالها أو تنظيم استعمالها.

ز - إخلاء بعض المناطق أو عزلها وفرض منع التجول فيها.

ح - تحديد مواعيد فتح المحلات العامة وإغلاقها كلها أو بعضها.

ط - تنظيم وسائل النقل والمواصلات وتحديد بينها المناطق المختلفة، وإغلاق أي طريق أو عمر أو مجرى ماء أو تغيير اتجاهه ومنع حركة السير عليه أو تنظيمها.

ي - مراقبة الرسائل والصحف والمطبوعات والنشرات والرسومات وجميع وسائل التعبير والدعاية والإعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها وإغلاق أماكن إعدادها.

ك - منع أخذ صور أو عمل تصاميم أو خرائط لأي مكان أو شيء بعينه قد يفيد العدو ومنع الاحتفاظ بجوار هذه الأماكن والأشياء بأي أجهزة تصوير أو مواد لعمل الصور والتصاميم والخرائط ومنع المكوث أو التأخر في مثل هذه الأماكن دون عذر مشروع.

ل - إلغاء رخص الأسلحة النارية والدخائر والمفرقات والمواد القابلة للانفجار أو التي تدخل في صناعة المتفجرات ومنع صنعها أو بيعها أو شرائها أو نقلها أو التصرف بها والأمر بتسليمها وضبطها وإغلاق مخازنها وخزنها.

م - منع صنع أجهزة الاتصال أو بيعها أو شرائها أو حيازتها والأمر بتسليمها وضبطها.

المادة ٥ - إذا أعلن رئيس الوزراء أنه ينوي الاستيلاء على أي أموال أو وضع اليد عليها فلا يجوز لأي شخص أن يبيع تلك الأموال أو ينقلها أو يخفيها أو يتصرف بها دون موافقة رئيس الوزراء أو خلافاً للشروط والقيود المعينة في الأمر أو التصريح الممنوح بشأن ذلك ويشترط فيها تقديم أن لا تزيد مدة نفاذ الإعلان عن ستين يوماً.

المادة ٦ - تختص محاكم البداية بالنظر في الجرائم التي ترتكب خلافاً لأحكام هذا القانون وأوامر الدفاع الصادرة بمقتضاه.

المادة ٧ - ١ - يعاقب من يخالف أوامر الدفاع بالعقوبات المنصوص عليها في الأوامر على أن لا تتجاوز العقوبة الحبس مدة ثلاث سنوات أو الغرامة بمبلغ ثلاثة آلاف دينار أو العقوبتين معاً.

ب - إذا لم تبين أوامر الدفاع عقوبة للمخالفة فيعاقب المخالف بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة ديناراً ويأخذى هاتين العقوبتين.

ج - إذا كانت المخالفة جريمة بموجب أي قانون آخر فتطبق العقوبة الواردة في ذلك القانون إذا كانت أشد مما ورد في هذا القانون.

د - تصادر الأموال والوسائل التي تستعمل في ارتكاب الجريمة أو الشروع في ارتكابها، ولرئيس الوزراء رد الأشياء المصادرة أو جزء منها.

هـ - لرئيس الوزراء صلاحية إجراء أي تسوية أو مصالحة في أي دعوى ناجمة عن مخالفة أحكام هذا القانون ولم يكتسب الحكم فيها الدرجة القطعية.

المادة ٨ - ١ - يجوز لأي شخص جرى توقيفه أو القبض عليه بموجب هذا القانون أو أي أمر دفاع أو جرى الاستيلاء أو وضع اليد على ماله أو مال موجود تحت إشرافه أو لأي صاحب مصلحة بالنيابة عن الشخص المذكور أن يطعن بالأمر الصادر بذلك لدى محكمة العدل العليا.

ب - على المحكمة أن تفصل في الطلب على وجه السرعة ولا يحول القرار الصادر عن المحكمة برد الطلب دون اللجوء إلى تقديم طلب جديد المرة بعد الأخرى طالما بقي الأمر المطعون فيه قائماً.

المادة ٩ - لكل من كلف بأي عمل أو أداء أي خدمة أو تقديم أي مال ولكل من تم الاستيلاء على ماله أو وضع اليد عليه أو نقله أو إتلافه ولكل من اتخذ بحقه أي إجراء بموجب هذا القانون أو أي أمر أو تكليف صادر بمقتضاه الحق بالتعويض ولرئيس الوزراء أن يحدد

مقادر التعويض وان يقرر تأديته عن اي مال او عمل او اجراء خلال مدة لا تتجاوز ستين يوما من تقديم الطلب بالتعويض على ان يكون المتضرر في حال عدم موافقته على القيمة المقررة للتعويض الحق باقامة الدعوى لدى المحكمة المختصة للمطالبة بالتعويض العادل المترتب له وفقا لاحكام القوانين النافذة المفعول.

المادة ١٠ - يوقف العمل بأي نص او تشريع يخالف اي حكم من احكام هذا القانون والاوامر الصادرة بمقتضاه.

المادة ١١ - اذا تعذر تنفيذ اي عقد او التزام بسبب مراعاة احكام هذا القانون او اي امر او تكليف او تعليمات صادرة بمقتضاه او بسبب الامتثال لهذه الاحكام فلا يعتبر الشخص المرتبط بهذا العقد مخالفا لشروطه بل يعتبر العقد موقوفا الى المدى الذي يكون فيه تنفيذ العقد متعلدا ويعتبر ذلك دفاعا في اي دعوى اقيمت او تقام على ذلك الشخص او اي اجراءات تتخذ ضده من جراء عدم تنفيذه للعقد او الالتزام.

المادة ١٢ - تعتبر اي صلاحية تحول لأي شخص بموجب هذا القانون او اوامر الدفاع مضافة لأي صلاحية اخرى مضافة اليه بموجب اي قانون او نظام اخر.

المادة ١٣ - يلغى قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥، وجميع انظمة الدفاع واوامر الدفاع الصادرة بمقتضاه، وذلك اعتبارا من نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

المادة ١٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

امين عام مجلس الامة

صالح الزعبي

رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

السيد الامين العام:

ب - تلاوة كتاب معالي رئيس مجلس النواب
رقم (٣١٦٣) تاريخ ١٩٩١/١٢/٢٤،
المتضمن موافقة مجلس النواب على الغاء
قانون مقاومة الشيوعية وكما ورد من
الحكومة.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م ق/٢٣/٣١٦٣

التاريخ : ١٩٩١/١٢/٢٤ م

الموافق : ١٤١٢/٦/١٨ هـ

دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب في جلسته السادسة من
الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب الحادي
عشر المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/١٢/٢٢، الموافقة
على مشروع قانون الغاء قانون مقاومة الشيوعية
لسنة ١٩٩٠ كما ورد من الحكومة.

ابعث لدولتكم اربعين نسخة من مشروع
القانون المذكور رجاء التكرم بعرضه على
مجلسكم الكريم لاجراء المقتضى.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف حريبات

دولة رئيس المجلس: مجال الى اللجنة
القانونية، لتنظر به، استاذ امين شقير.

السيد امين شقير: حالته الى اللجنة
القانونية وهو موضوع محدود، وواضح وفي هذه
الظروف وفي النتائج التي ترتبت عليها حقائق
المجتمع الدولي لا ارى ضرورة لبحثه في لجنة
وانما ربما كان من الافضل ان يُبت فيه فوراً في
هذه الجلسة لتلاوته واعطاء الرأي من قبل
اعضاء مجلس الاعيان.

دولة رئيس المجلس: استاذ حمد
الفرحان.

السيد حمد الفرحان: انا اعتقد ان ما قاله
الامين امين شقير، صحيح، ولكن النظام
يستدعي ان نأخذ رأي اللجنة، مؤكداً ان رأي
اللجنة في جلسة قصيرة سيكون الموافقة، ويجب

ان يعاد الى المجلس بقرار من اللجنة القانونية.

اعتقد ليس لنا خيار، ان نقر قانون رغم
موافقتي عليه كما ورد ونهائي، اعتقد انه ليس لنا
خيار من ناحية النظام، الا ان نأخذ رأي اللجنة
القانونية وقد تجتمع في نهاية الجلسة.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ كامل
الشريف.

السيد كامل الشريف: شكرا دولة
الرئيس، جرت العادة والتقاليد ان تمر القوانين
على اللجان، ولا ارى ضرورة لاستثناء هذا
القانون بالذات يعني رغم طبعاً قناعتي به لكن
اعتقد من الاصوب ان يمر على اللجنة لانه احيانا
القوانين قد يتصل بعضها في بعض وقد يؤثر
بعضها في بعض ولذلك مرورها على اللجنة
اصوب واجدى في ظني.

دولة رئيس المجلس: استاذ نجيب
الرشدان.

السيد نجيب الرشدان: النص في النظام
الداخلي لمجلس الاعيان، يقضي بإحالة مشروع
القانون، المحال اليه من مجلس النواب الى
اللجنة القانونية.

ولا اجد في هذا القانون، ما يوجب
الاستئصال ومخالفة النظام، ولذلك يعرض على
اللجنة ثم تقدم اللجنة تقريرها الى المجلس
ليقول كلمته فيه وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الحقيقة ليس امامنا
حالة من الاستئصال، لا مطلوبة من الحكومة
ولا من اي جهة وهذا القانون كما هو امامكم،

الاصل فيه ان يحال الى اللجنة والاستاذ امين اقترح ان لا يحال، من يوافق على عدم الاحالة؟ استاذ خالد الطراونة.

السيد خالد الطراونة: سيدي لقد شبع المرحوم موتا فلماذا نريد ان نحياه بهذه السرعة؟ وهذا تعليلي على استعجال الموضوع، الشيوعية شبت موتا فلماذا نريد ان نحياها الان؟

باستعجالنا بالغاء القانون، اني اتساءل مجرد تساؤل فقط.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ حمد الفرخان.

السيد حمد الفرخان: النظام الداخلي يقيدنا، اريد اضافة شيء اخر لتقليد الذي سنتبعه، اخشى من اجازة قانون في هذا المجلس دون احالته الى اللجنة بان تعتبر سابقة وان ياتينا

يوما ما قانون، ليس بهذه البساطة والبداية، ولسبب أو لآخر يؤخذ تصويت المجلس عليه بناء على سابقه، ارجو ان يؤكد اعضاء المجلس ان سابقة إحالة اي قانون على اللجنة المختصة لا خروج عنها، لاعطاء مجال للتدقيق وبيان الاراء.

لذلك اؤيد مرة ثانية ضرورة احالته على اللجنة القانونية رغم تسليمي ببداية الغاء هذا القانون شكرا دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: في ضوء هذه الافكار، هل يرى المجلس احالته الى اللجنة القانونية.

الجميع: موافقون

وهذا هو نص مشروع القانون كما احاله المجلس الى اللجنة القانونية.

قانون رقم () لسنة ١٩٩٠

قانون الغاء قانون مقاومة الشيوعية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الغاء قانون مقاومة الشيوعية لسنة ١٩٩٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغى قانون مقاومة الشيوعية رقم (٩١) لسنة ١٩٥٣ والتعديلات التي طرأت عليه.

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

امين عام مجلس الامة

صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب

الدكتور عبد اللطيف هريبات

السيد الامين العام:

٤ - مقررات اللجان:

أ - قرار اللجنة المشتركة (القانونية والمالية) رقم (١) تاريخ ١٩٩١/١٢/٢٤، بشأن قوانين التموين رقم ٢٨ ورقم ٣٢ والمدعجان بقانون واحد.

دولة رئيس المجلس: سعادة المقرر، السيد نجيب بك الرشيدان.



السيد نجيب الرشيدان - مقرر اللجنة المشتركة والقانونية والمالية:

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة المشتركة (القانونية والمالية) لمجلس الاعيان يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩١/١٢/١٧، برئاسة دولة رئيس مجلس الاعيان السيد احمد اللوزي وبحضور اصحاب الدولة والمعالى والسعادة الاعضاء من:

اللجنة القانونية - عمر النابلسي - سالم

مساعدته - محمد عوده القرعان - نجيب الرشيدان - نذير رشيد - طارق علاء الدين - الدكتور كمال الشاعر - امين شقير.

اللجنة المالية - د. صبحي امين عمرو - سالم مساعدته - جمعه حماد - محمد علي بدير - حمد الفرخان - الدكتور كمال الشاعر - ابراهيم تقي الدين.

كما اجتمعت يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩١/١٢/٢٤ اجتماعا ثانيا برئاسة دولة رئيس مجلس الاعيان السيد احمد اللوزي وبحضور اصحاب الدولة والمعالى والسعادة الاعضاء من:

اللجنة القانونية - احمد عبيدات - سالم مساعدته - محمد عوده القرعان - نجيب الرشيدان - نذير رشيد - طارق علاء الدين - الدكتور كمال الشاعر - امين شقير.

اللجنة المالية - د. صبحي امين عمرو - سالم مساعدته - جمعه حماد - محمد علي بدير - حمد الفرخان - الدكتور كمال الشاعر - ابراهيم تقي الدين.

كما حضر الاجتماع معالي وزير التموين السيد محمد السقاف، وذلك للنظر في قوانين التموين المؤقتة رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٨ ورقم (٣٢) لسنة ١٩٨٩ والمدعجان بقانون واحد من قبل مجلس النواب والتعديلات المدخلة عليه.

وبعد المناقشة والمداولة في القانون وتعدلاته قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب.

مكتبة المجلس

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

اللجنة المشتركة
القانونية والمالية

السيد محمد رسول الكيلاني:

بسم الله الرحمن الرحيم، اقترح اعفاء
المقر من تلاوة القانون، وإذا كان لبعض الاخوة
لديهم اقتراحات على بعض المواد ليعثوها دون
تلاوة القانون بكامله وشكرا.

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على اعضاء المقرر من تلاوة مواد
القانونين؟

الجميع : موافقون

دولة رئيس المجلس: ويحصر النقاش فيها
يبدأ من اراء حول احكام مشروع القانونين،
الاستاذ كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر: أريد ان اناقش
احدى المواد، اذا سمح لي دولة الرئيس، لا
اعترض الحقيقة على اعفاء المقرر ربما شاء
الرئيس، ان يأخذ التصويت على الاعفاء اولا،
ثم يتكرم باعطاء الكلام لانا نقاش احدى المواد.

دولة رئيس المجلس : اذا نأتي الان الى
النظر في احكام القوانين، من منطلق وجه نظر
السادة الاعضاء الاستاذ كمال الشاعر في اي
مادة لديك؟

الدكتور كمال الشاعر: المادة الخامسة.

دولة رئيس المجلس : هل لدى الاخوة الكرام اي شيء حول المواد السابقة للمادة الخامسة؟ .

الاولى، الثانية، الثالثة، والرابعة.

يبدو انه لا ملاحظة على هذه المواد، ونأتي
الى الخامسة.

«المادة الاولى والمادة الثانية والمادة الثالثة
والمادة الرابعة من مشروع قانون التعمين لا
احد من السادة الاعيان له ملاحظة عليهم» .

قانون التعمين، موثق رقم ١٩٨٨	قانون مجلس النواب
المادة (٣٣) كما وردت في قانون موثق رقم ١٩٨٨ قانون معدل لقانون التعمين	المادة (١) موافقة على التسمية بالقانون الأصلي رقم (٢٨).
المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التعمين لسنة ١٩٨٩) وفقاً مع القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٨ المنظر اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	المادة (٢) موافقة عليها كما وردت في القانون الأصلي المؤقت.
المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون التعمين لسنة ١٩٨٨) ويصل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	المادة (٢) يكون للكلمات والمبررات التالية حجتاً وردت في هذا القانون المماثل المخصصة لها انتهاء ما تم تبني القريشة على غير ذلك.
المادة (٢) الوزارة : وزارة التعمين الوزير : وزير التعمين الحجس : مجلس التعمين المؤقت بموجب هذا القانون. المراد : المراد الذي يقرر مجلس الوزراء القانونية اعتبارها مواد قانونية أساسية. الإجاسية	

۵۳۱۰۱۰۶۰

		<p>البراد : البراد التشغيلية غير الاساسية التي الترميزية : بعدما جلس الوزراء. البراد : اي مادة او سلعة غير قسائية والسلع : عندما جلس الوزراء. الباب الثاني : مجال عمل الوزارة</p> <p>المادة (٣٦) تعتبر الوزارة لسياسات تطبيق احكام هذا القانون شخصية اعتبارية ولها ان تقاضي وان تقاضي في المعادى الناجمة من تطبيق احكامه وعليها الزيد في ذلك وله ان يتب عنه في الاجراءات القانونية والعقوبات التأديب العلم او اي علم يوكله هذه المادة.</p>
--	--	--

المادة (٣٧)
مراقبة كما وردت بالقانون الاصل
المؤقت.

<p>المادة (٤) مطلع المادة موافق عليه بالقوة (أ) بقيت في كانت بالقانون الاصل المؤقت ووفق عليها.</p>	<p>المادة (٦) تعمل المادة (٤) من القانون الاصل، بالبناء نص في من تفرقة (ب) و (د) منها والاستماع عنه بالنص التالي :</p>	<p>المادة (٤) تعمل الوزارة على تنفيذ السياسة الترميزية العامة للمملكة وتوفير احتياجاتها من البراد التشغيلية الاساسية وتأمين مخزون احتياطي من هذه البراد وكيفية تلك تقدم الوزارة بالاعمال والمهام التالية :</p> <p>١ - عقد الاتفاقيات والمقود والتجهيزات وطرح المصالحات واحتياطي وذلك لتوفير البراد التشغيلية الاساسية في المملكة سواء بترافقها او استيرادها وبيع او تصدير القائض منها.</p> <p>ب - تنظيم عملية بيع وتوزيع البراد التشغيلية الاساسية والبراد الترميزية بالطرق والرسائل المناسبة.</p> <p>ج - التعاون والتنسيق مع الجهات المختصة في وضع الراصفات العامة للبراد التشغيلية الاساسية والبراد الترميزية والاشراف عليها.</p> <p>د - اتيه وذلك واستجار للخروجات وما يلزمها لتحقيق اعمالها ومهامها.</p> <p>هـ - تشجيع قيام المشاريع الانتاجية للبراد التشغيلية الاساسية والبراد الترميزية و / او المساهم فيها باسم خيرية للملكة بموافقة مجلس الوزراء على ذلك.</p>
--	--	--

المادة (٥)
القوة (ب) وافق مجلس النواب عليها كما
وردت بالقانون المعدل المؤقت رقم (٣٦)
وحلت محل القوة (ب) بالقانون الاصل.
القوة (ج) وافق عليها المجلس كما
وردت بالقانون الاصل المؤقت.
القوة (د) وافق عليها المجلس كما وردت
بالقانون الاصل المؤقت.
القوة (هـ) وافق على النواب عليها كما
وردت بالقانون المعدل المؤقت رقم (٣٦)
مع حذف كلمة (أ) الواردة فيها.

(٥) المادة
الموافق عليها مع طلب عبارة (مجلس
الوزراء) والاستعاضة عنها ب (مجلس
الامة).

- (٥) المادة
- ١ - يتشأ في الوزارة حساب خاص للايجار بالمواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية وتشغل مشاريع الوزارة يسمى (الحساب التجاري) ويكون له موازنة خاصة يقرها مجلس الوزراء وتتألف مصادر تمويله على:
 - ١ - ايرادات التجارة بالمواد التموينية.
 - ٢ - ايرادات تشغل المشاريع.
 - ٣ - ايرادات المستودعات.
 - ٤ - المبالغ التي تخصصها الحكومة.
- ج - يحول الى الخزينة العامة اي ناقص مالي يقرر على الوزارة ان تنظم في نهاية كل سنة مالية تقريراً يامسكاً وان تقدمه لمجلس الوزراء مع الموازنة العامة والحسابات الختامية للحساب التجاري وذلك خلال مدة لا تتجاوز الـ ١٥ يوم الحادي والثلاثين من شهر آذار السنة التالية.
- د - تنظم الامور الاخرى الخاصة بالحساب التجاري بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

الدكتور كمال الشاعر : دولة الرئيس،
الفقرة أ من المادة الخامسة في قانون التموين
الاصلي، تنص على انشاء حساب خاص للتجار
في المواد الغذائية الاساسية، والمواد التموينية.
ويسمى في الحساب التجاري، وتخصص
له الحكومة المبالغ اللازمة لهذا الغرض، وان
تكون لهذا الحساب موازنة خاصة يقرها مجلس
الوزراء.

اقترح مجلس النواب الموقر، ان تخضع
هذه الموازنة الخاصة لموافقة مجلس الامة بدلا من
مجلس الوزراء، وقد وافقت على ذلك اكثرية
اللجنة المشتركة القانونية والمالية لمجلس
الاعيان، واني ارجو ان اعتذر من زملائي،
اكثرية اعضاء هذه اللجنة لاهدي مخالفتي
للاسباب الآتية :

اولا : نصت المادة أ على ان تتألف مصادر
الحساب التجاري من ايرادات التجارة بالمواد
التموينية، اي ارباح هذا الحساب المتراكمة،
وايرادات تشغيل المشاريع والمستودعات،
وكذلك المبالغ التي تخصصها الحكومة.

وهنا ارجو ان اوضح ان هذه المبالغ التي
تخصصها الحكومة، هي حسابات جارية، ربما
بلغ ١٠٠ او ٢٠ مليون دينار حسب الظروف
بالرغم من حجم التداول الكبير، الذي يتم
خلال السنة وهو يضع ثبات من الملايين.

وبغض النظر عن مقدار هذه المبالغ،
فانها حسابات جارية، يسحب منها عند الشراء،
وتسدد عند البيع، ولا تشكل في ذلك اي عبء
على الخزينة.

ثانيا : ان اعباء الخزينة المتعلقة بالتموين،
تخضع لموافقة مجلس الامة، من خلال قانون
الموازنة العامة الذي يتضمن مقدار النفقات
الجارية لوزارة التموين، وهي حوالي مليون و
١٠٠ الف دينار لعام ١٩٩٢ ومقدار النفقات
الرأسمالية وهي حوالي مليون و ٤٠٠ الف
دينار، ومقدار الدعم للمواد التموينية البالغ ٤٠
مليون دينار.

رابعا : ان اخضاع عمليات الحساب
التجاري الى الموافقة المسبقة لمجلس الامة امر
غير ممكن بسبب طبيعة هذا العمل الذي يجعل
من المستحيل التنبأ مسبقا بحركة هذا الحساب،
بسبب التقلبات الحادة في اسعار المواد التموينية
في الاسواق العالمية.

وعلاوة على ذلك، فان مثل هذا القيد
سوف يفقد هذه الوزارة المرونة الضرورية
لانجاح عملها، ولبي فاني ارى ان تجرى
الموافقة على المادة الخامسة من هذا القانون، كما
وردت من الحكومة دون الاخذ بالتعديل المقترح
على هذه المادة من مجلس النواب الموقر وللمزيد
من الايضاح، يمكن استبدال عبارة موازنة
خاصة للحساب التجاري، بقيود خاصة لهذا
الحساب.

هذا وخاصة ان الفقرة ب من المادة
الخامسة نفسها، تلزم وزارة التموين، ان تقدم
لمجلس الوزراء الميزانية العامة والحسابات
الختامية للحساب التجاري وذلك خلال مدة لا
تتجاوز الحادي والثلاثين من شهر اذار للسنة
التالية، ويمكن ان ترسل نسخة من هذه
الحسابات الختامية الى مجلس الامة للاطلاع

مكذمانه العمل

عليها، وشكرا دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: تفضل السيد المقرر.

السيد مقرر اللجنة المشتركة: دولة الرئيس، وافق الزميل الفاضل على ان تقدم وزارة التموين موازنة، ولكن الى مجلس الوزراء، اذا مبدأ تقديم الموازنة وارد سواء في مشروع الحكومة او في اقتراح الزميل الفاضل، لكن الرقابة على الموازنة، كما هو معلوم فقها، وعرفا بالاضافة الى ان الميثاق الوطني، نص صراحة على ان يراقب مجلس الامة النفقات والواردات.

وهذا التزام بان تكون الرقابة لمجلس الامة بالاضافة الى ذلك، يقول فقهاء القانون، الذين يدرسون علم المالية، ان وحدة الموازنة تقضي بان تكون جميعها في صك واحد.

لكن المؤتمر الذي انعقد في الجامعة العربية لعام ١٩٧١ واشتركت فيه المملكة الاردنية الهاشمية قدم توصيات ومنها التوصية السادسة وهي تحول الحكومات ان تتجاوز سنوية الموازنة وشمولها لكن تحت رقابة السلطة التشريعية.

ثالثا المادة ١١٥ من الدستور، توجب من حيث المبدأ ان يراقب مجلس الامة كافة النفقات والواردات، واجاز ان ينص القانون، على خلاف ذلك ان يستثنى بعض الامور للضرورة، والضرورة تقدر بقدرها.

وبما دام ان تقديم الموازنة من وزارة التموين لهذا النشاط التجاري، يتناول الامور المالية، لئلا ينبغي ان تكون هذه الموازنة

خاضعة لموافقة مجلس الامة الذي يشارك السلطة التنفيذية في المسؤولية العامة.

ولذلك ارى ان اقف، بما جاء من مجلس النواب بان تكون الرقابة الى مجلس الامة وشكرا.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ محمد رسول الكيلاني.



السيد محمد رسول الكيلاني:

بسم الله الرحمن الرحيم، الاموال التي تخصصها وزارة التموين، من اجل الشراء هي من الموازنة العامة، والموازنة العامة تكون وقد سبق عليها الموافقة من مجلس الامة. فلا تأتي وزارة التموين، باموال جديدة خارجة عن نطاق الموازنة العامة، ولكن بما دام قد اقرت الموازنة العامة فعندئذ يجب الرجوع الى المادة ١١٤ من الدستور.

وليس الى المادة ١١٥ منه، والتي تقول «لمجلس الوزراء بموافقة الملك ان يضع أنظمة من اجل مراقبة تخصيص وانفاق الاموال العامة

وتنظيم مستودعات الحكومة».

فموافقة مجلس الامة، هي موافقة مسبقة على الموازنة العامة التي من ضمنها موازنة وزارة التموين لئلا ارى ان يكون الامر مناط بالحكومة بمجلس الوزراء كما ورد في مشروع القانون الاصلي وشكرا.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ كامل الشريف.

السيد كامل الشريف: الحقيقة انا اثني على الرأي القائل على ان تبقى الرقابة والميزانية وغيرها من اختصاصات مجلس الوزراء للأسباب التي ذكرها الاخوان، وازيد عليها ان رقابة مجلس الامة، هي رقابة عامة، على هذا الصندوق وعلى غيره من الصناديق والمؤسسات كلها.

انما ان نفرد فقط هذا الصندوق وحده بالرقابة المباشرة لمجلس الامة اعتقد ان هذا فيه ربما تجاوز او انتقاص من مسؤوليات الحكومة.

ثم ان هذا الموضوع، موضوع اداري، تلزمه رقابة يومية باجهزة متخصصة، وهذا كله لا يأتي ضمن مؤسسات مجلس الامة يضاف الى ذلك ايضا، ان مصادر التموين، متكاملة ومتداخلة، وكلها تدخل ضمن اختصاصات الحكومة لذلك ارى من باب التيسير ومن باب احترام مؤسساتنا واعطاء الحرية لوزارة التموين، ان تبقى الرقابة وتبقى الميزانية منوطة بمجلس الوزراء وليس بمجلس الامة كذلك قضية ان الميثاق نص، على انه يجوز رقابة مجلس الامة طبعا هذا شيء لا خلاف عليه، لكن قد

تنشيء صناديق اخرى بالمستقبل، واعتقد انه موجود صناديق حالية، فلماذا نفرد هذا وحده برقابة مجلس الامة، شكرا سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ حسني عايش.

السيد حسني عايش: اقترح ان يعطيني، معالي وزير التموين، فكرة عن هذا الموضوع، وبين لنا تجربة وزارة التموين لهذا الصدد، وهل اضافة او استبدال مجلس الوزراء او العكس بمجلس الامة لصالح عمل الوزارة ام لا؟ قبل التصويت على القرار.

دولة رئيس المجلس: استاذ جمعة حاد.

السيد جمعة حاد: شكرا دولة الرئيس، الواقع ان اكثرية اللجنة المشتركة، اتفقت على ان المواد الاساسية، التي تجري عليها مناقشاتنا الان هي مواد محدودة، والصفقات التي تشملها ايضا محدودة ويمكن تخمينها سلفا، وبعد تجارب ١٠ سنوات او ٦ سنوات او ٨ سنوات يمكن معرفة السعر الافضل ويمكن تحديد في حدود معينة هذه المواد وميزانيتها في نفس الوقت.

دولة الرئيس، انا اثني على ما قاله السيد المقرر وما زلت عند الرأي الذي اتفقت عليه اللجنة، بان تكون عند موافقة مجلس النواب وشكرا.

دولة رئيس المجلس: معالي وزير التموين.

معالي وزير التموين: سيدي الرئيس، بالواقع كنا قد بينا في اجتماع اللجنة المالية

مجلس الاعيان

والقانونية لمجلس الاعيان الكريم، موقف وزارة التميمين واننا نرى ضرورة الابقاء كما جاء من الحكومة ان تكون الرقابة لهذا الحساب التجاري، من قبل مجلس الوزراء وخصوصا ان هذا النص لا ينفي اطلاقا رقابة مجلس الامة.

اذ ان نتيجة هذا الحساب، او الموازنة هو لمعرفة الفرق او قيمة الدعم، التي ستقدمه الحكومة، وبالتالي مبلغ الدعم هو وارد في الموازنة العامة، ومن خلال الاطلاع على الموازنة العامة ومناقشتها يمكن لمجلسكم الكريم ان يطلب جميع الوثائق والارقام حتى يتأكد من هذه الامور بدقة ووضوح.

اضافة الى ذلك انا ارى انه في الفقرة جـ هناك تناقض اذ تقول «يجوز» الى الخزينة العامة، اي فائض مالي يتحقق من الحساب التجاري، على ان تعمل الخزينة العامة على تغطية اي عجز فيه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير.

فاذا ما شطبت او استبدل مجلس الوزراء بمجلس الامة، فلا يجوز منطقيا ان ينسب الوزير مباشرة الى مجلس الامة، اضافة الى ذلك، ان ابقاء النص، كما هو يعطي الحرية والمرونة لاي ظرف طارئ. ان تقدره الوزارة مع الحكومة، وهناك في نقطة استعجال في الامور الطارئة وشكرا سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس: سعادة المقرر.

السيد مقرر اللجنة المشتركة: شكرا سيدي الرئيس فيما يتعلق بالاستناد الى المادة ١١٤ من الدستور، اجد ان هذه المادة تتعلق

باللوازم وبالاتفاق حتما وليس بالتجارة.

بينما النشاط الذي تتولاه وزارة التميمين، بمقتضى هذا القانون هو نشاط تجاري يبقى رأس المال دون اتفاق وليس في هذا القانون اتفاق، ولكن تقوم هذه الوزارة بتأمين المواد الاساسية، او المواد التي يقرر مجلس الوزراء انها ذات اهمية لتأمين حاجات الشعب.

اذا لا تنطبق المادة ١١٤ على هذا النشاط، ومن ناحية ثانية، نشاط الوزارة يتضمن هذه التجارة، ومعرضه للخسارة والربح، وعند الربح يفيض عن حاجاتها وقد تتصرف بالمبالغ الزائدة مع انه ينبغي ان يراقب مجلس الامة اذا زاد مبلغ عن حاجة هذه الوزارة، ان يراقب اعادته الى الموازنة العامة اما القول بان الامر يحتاج الى اجراء استثنائي لوجود بعض المتغيرات، هذا الامر تعالجه المادة ٩٤ من الدستور، كما تحتاج الحكومة الى نفقات مستعجلة خلافا للعادة، وتتولى السلطة التنفيذية اصدار قانون من اجل هذه النفقات الزائدة.

هذا فضلا على انه يجوز ان توضع موازنة ملحقه لمعالجة الامر الطارئ، وعندئذ معالجة هذا الامر لا تحول دون رقابة مجلس الامة على هذا النشاط.

التي هي من صميم مسؤوليات مجلس الامة ومن صميم العمل التعاوني بين السلطين.

ولذلك اقترح الموافقة على المادة كما وردت من مجلس النواب وشكرا.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ محمد رسول الكيلاني.

السيد محمد رسول الكيلاني:

بسم الله الرحمن الرحيم، مع شكري الجزيل لسعادة الاخ المقرر على ما ابداه من رأي بخصوص المادة ١١٤ من الدستور الا اني اود ان استند الى الدستور فقط، ولا اريد ان استند الى الميثاق الوطني، لانه ليس من الامور التي يمكن الاستناد عليها حاليا في اقرار القوانين واعطاء الصلاحيات ورفضها قانون الموازنة العامة، قال بوجود اموال توضع من اجل دعم المواد الغذائية وانيط هذه الاموال بالتصرف بها بوزارة التميمين.

فاذا صلاحية السلطة التشريعية، حددتها الدستور بالموافقة على الموازنة وتخفيضها ارفعها فهذه صلاحية دستورية لا يجوز المس بها.

اما اسلوب الانفاق، فانيط هذا الامر، بالسلطة التنفيذية ادارة بالامور، وجاءت المادة ١١٤ من الدستور حدوث هذا الامر، لدى الاستناد الى المادة ١١٤ من الدستور هو الاستناد القانوني الصحيح الدستوري الذي يجب ان نعتمد عليه، اتفاق المال قد يكون للتعليم، اتفاق المال قد يكون لخدمات استهلاكية، اتفاق المال قد يكون لخدمات عامة، فالعملية هي عملية واردات واتفاق، يتساوى في ذلك التميمين وغيره من الخدمات التي تقدمها الدولة، لدى اعتقاد بان اخراج هذا النص، من مجلس الوزراء الى مجلس الامة، هو مخالفة للدستور وشكرا.

دولة رئيس المجلس: دولة الاستاذ احمد عبيدات.



دولة السيد احمد عبيدات: دولة الرئيس، الحقيقة انا اعتقد ان الامر لا يحتمل هذا الخلاف الدستوري، الامر واضح، الاخ المقرر استند الى المادة ١١٥ من الدستور، ونحن نقره على هذا الاستناد، ولا مبرر هناك الى اللجوء الى المادة ١١٤ لانها تعالج حالات مختلفة كلياً، عن المبدأ العام الوارد في المادة ١١٥ والذي ينطبق اولا واخيرا باحكامه على النقطة التي نبهنا عليها اليوم.

انا لا ادري لماذا هذه الفسحة، حتى نعطي وزارة التميمين هذا الوضع الاستثنائي، دون اي مبرر، وبذلك نفتح الباب لمؤسسات ووزارات اخرى مستقبلا حتى تجلو حذو وزارة التميمين بالخروج عن المبدأ الدستوري المقرر بالمادة ١١٥، هذا من ناحية المبدأ، اما من الناحية العملية فارجو ان لا نبالغ في ان وزارة التميمين ستفقد المرونة، اذا خضعت هذه

مكنا من العمل

الموازنة لرقابة مجلس الامة، الموضوع ينصب على بعض المواد الاساسية، التي اصبحت محفوظة غيباء، لدى وزارة التموين، ولدى المواطن وعملية تذبذب الاسعار ليست عملية خيالية، انها عملية واقعية صحيح، لكن هذا الامر فقط يعرض قرار الوزارة للتغيير ليس اكثر من مرة الوزارة التي انشئت منذ عشر سنوات، ومارست عمل متخصص امامها ارقام ثابتة عن عدة افراد الشعب الاردني الذين يحتاجون الى دعم المواد الاساسية الذين يحتاجونها عندها ارقام واضحة عن الاراضي الزراعية الصالحة لزراعة الحبوب، عندها احصائية دقيقة لاستهلاك القطاع المدني والعسكري من المواد الاولى التي هي محصورة في مادتين او ثلاث وبالتالي املنا كان وما زال في وزارة التموين وخاصة في وجود الاخ السقايف الذي كان لفترة طويلة امينا عاما لهذه الوزراء واصبح الان وزيرا لها، ان ترتقي في رفع الاداء، اداء الوزارة وتطوير ادارتها المالية، والتجارية بحيث تنسجم مع المبدأ الدستوري وليس العكس.

الموضوع بسيط جدا، حتى في اكثر مادة اساسية متعرضة لتذبذب الاسعار، وزارة التموين اصبحت توفر مخزون احتياطي يصل احيانا الى سنة ويتراجع احيانا الى ٨ اشهر وإلى ٦ اشهر وفي اقل الحالات ٤ اشهر.

بمعنى انها تستطيع ان تشتري هذه المادة مرة واحدة او في اسنوه الظروف تحتاج مرة اخرى، غير ذلك تذبذبت الاسعار، نزلت طلعت، هذا ليس لنا علاقة فيه، اما توسيع هذا المفهوم للمواد الاخرى، كلما فقدت مادة في

السوق نريد وزارة التموين ان تشتريها، هذا الحقيقة امر خطير ولا اظن ان معالجته تكون هنا ولذلك هذه القصة نوقشت في مجلس النواب، بشكل مستفيض واقرها مجلس النواب وهو منسجم في ذلك مع فهمه للدستور والتزامه باحكام الدستور.

وعندما جاءت الى مجلس الاعيان ثار خلاف، وليس غريبا ان يثير خلاف، فقهي وقانوني، داخل اللجنة القانونية والمالية لمجلس الاعيان، لكن الاكثية ذهبت الى ما ذهب اليه مجلس النواب، وبالتالي انا ارى ان ما ذهب اليه مجلس النواب، اقرب الى الالتزام بالدستور، وارجون لا نفتح الباب لمخالفات دستورية اذا اقربنا شيء خالفه مجلس النواب فيما يتعلق بهذه النقطة واوصي بان، بالاضافة الى ما ذكره الاخ المقرر بان يقرر مجلس الاعيان هذه المادة، كما وردت من مجلس النواب وننتهي من هذه النقطة وشكرا.

دولة رئيس المجلس: معالي نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: دولة الرئيس، كما يبدو اننا نتكلم في مفهومين، مختلفين، ولكنها غير متعارضين من وجهة نظر الحكومة فيما لو وفق على مشروع القانون كما جاء من الحكومة.

المفهوم الذي تتكلم عنه الحكومة، في مشروع قانونها، هو مفهوم اداري، يقع ضمن الولاية العامة لمجلس الوزراء بمعنى ان تنظيم الموازنة، اية موازنة لاية وزارة، او لاي قسم من

الوزارة هو من صلاحيات ومسؤوليات مجلس الوزراء.

هذا هو المفهوم الاداري، الذي كان في ذهن الحكومة عندما قدمت مشروع قانونها، المفهوم الاخر المختلف والذي لا يتعارض مع هذا المفهوم، والذي تفضل سعادة المقرر، باسم اللجنتين القانونية والمالية وافصح عنه، وهو وجوب رقابة مجلس الامة، وجوب رقابة السلطة التشريعية على اي امر اداري، ومنها الموازنة التي تنظمها اية دائرة حكومية.

الواقع ان اعطاء هذا الحق لمجلس الوزراء حق تنظيم اية موازنة لا يتعارض مع وجوب مراقبة مجلس الامة والسلطة التشريعية لهذا الامر الاداري الذي يقع ضمن الولاية العامة لمجلس الوزراء الموازنة يجب ان تأتي، موازنة وزارة التموين بما فيها الحساب التجاري، يجب ان يأتي لمجلس الامة وإلى السلطة التشريعية وبالتالي تمارس هذه السلطة حقها في الرقابة والمسائلة والمحاسبة، اذا ليس هناك اي تعارض بين المفهومين، مفهوم ان تقوم الحكومة بتنظيم موازنة معينة لوزارة معينة ثم ان تمارس السلطة التشريعية مجلس الامة حقها في مراقبة هذه الفعالية للسلطة التنفيذية.

هذه وجهة نظر الحكومة كما تفضل دولة العين الاستاذ احمد عبيدات، الحقيقة مجلس النواب وهو اجتهاد يعني مختلف، في اول مرة اقر الامر كما جاء من الحكومة، ثم صوت عليه مرة ثانية واقره في الصورة الحاضرة.

الواقع انه في الصورة الحاضرة، حتى لو

اقره مجلس الاعيان الكريم، يبقى هنالك كما تفضل وزير التموين يبقى معارض تعارض في الفقرة الثالثة الفقرة ج ليس من باب كيف ينسب الوزير لمجلس الامة وهي نقطة واردة.

لكن اقرار موازنة معينة، هو عمل تفصيلي يأتي لمجلس الامة ليقره، الواقع هذا خارج عن الولاية العامة لمجلس الوزراء كما اقرها الدستور، وهي ان اي موازنة يقرها مجلس الوزراء ثم تأتي بعد ذلك الى موافقة مجلس الامة، او لمعارضة لعدم اقرارها.

فاذا اذا بقي هذا التعديل في نفس المادة، يكون في تعارض بين فقراتها المختلفة، وشكرا جزيلاً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكرا لمعالي نائب الرئيس، الاستاذ سالم مساعده.

السيد سالم مساعده: شكرا دولة الرئيس، اردت التعقيب على ما اشير اليه من قبل سعادة المقرر، واحد اعضاء المجلس الكريم فيما يتعلق بالمادتين (١١٤ و ١١٥) من الدستور.

ليس هناك اي نوع من التعارض فيما بينها لان احد الاخوان، اشار بان مثل هذا النص قد يكون غير دستوري.

لمجلس الوزراء المادة ١١٤ تنص «لمجلس الوزراء بموافقة الملك، ان يضع انظمة من اجل مراقبة تخصيص وانفاق الاموال العامة وتنظيم مستودعات الحكومة».

ما يخص في الموازنة، يكون بحكم القانون، كيفية الانفاق يأتي بنظام، ولذلك

مكذبة القول

وضع النظام المالي استنادا لهذا النص، وضع نظام اللوازم استنادا لهذا النص، نظام العطاءات يوضع استنادا لهذا النص الوارد في الدستور.

اما القول بان مجلس الوزراء يحكم الولاية العامة، يستطيع تخصيص الاموال، او تخصيص ورقابة التنفيذ فلا يرد في هذا المعرض بالذات بمعرض هذا الموضوع، ويرد ذلك لو كانت الموازنة العامة، تشتمل على جميع حسابات الحساب الخاص للاتجار في المواد الغذائية، لو وردت جميع ايرادات المتاجرة في المواد التموينية وايرادات تشغيل المشاريع، وايرادات المستودعات والمبالغ التي تخصصها الحكومة في الموازنة العامة، ولم يختصم تخصيص على الفقرة الرابعة على البند الرابع من الفقرة ١ من المادة الخامسة، لو وردت كل هذه المواد لاصبح ما تفضل به الزميل، من ان المادة ١١٤ هي التي يعمل بها لكان ذلك واردا.

اما موضوع وجود ايرادات اخرى لم ترد في الموازنة، فيخرج الموضوع من نطاق العمل الاداري المحض لمجلس الوزراء يخرج الموضوع من نطاق العمل الاداري لمجلس الوزراء ويدخله في المواد القانونية الاخرى.

ولذلك لا بد من ايراد نص في حساب الاتجار، في القانون وليس بنظام وهذا ما اردت على ما تفضل به الاستاذ محمد رسول يجب ان يرد النص في قانون لو اورد النص حق مجلس الوزراء في الرقابة على الموازنة لكان ذلك صحيحا، ولو اوردتها لمجلس الامة لكان ذلك صحيحا ولا يتعارض مع الدستور.

ولكن هنا يأتي اجتهاد لترجيح ايها يعمل به، هل تعطى الرقابة لمجلس الوزراء ام لمجلس الامة؟

فما اردت القول فيه، بان الاجراء ليس اداريا محضا كما ورد في الرد على وجهة النظر في ايراد البند الخاص في مراقبة مجلس الامة، وليس هناك تعارض بين المادة ١١٤ والمادة ١١٥ من الدستور.

وموضع تطبيق المادة ١١٤ ليس هذا المجال اطلاقا وشكرا.

دولة رئيس المجلس: شكرا، الاخوان مسجلين عندي الجميع، والاستاذ نواف القاضي، استاذ حمد مسجل، والاستاذ محمد رسول، وسعادة المقرر.

السيد نواف القاضي: دولة الرئيس، ان السلطة التنفيذية، عندما يعتدى على صلاحياتها في وزارة من السوزارات من قبل السلطة التشريعية فهذا امر اصبح فيه خليط ما بين الحكومة وبين مجلس النواب، وهذا الخليط سوف يؤثر على مسير الحكومة واي حكومة تأتي لهذا المجلس.

فانا باعتقادي بان السلطة التنفيذية، هي صاحبة الصلاحية والحق في ادارة شؤون، كل وزارة من وزاراتها، ووضع الانظمة الداخلية لكل وزارة، وهناك ديوان محاسبة، يحاسب كل وزارة وكل جهة حكومية اينما وجدت، مجلس الامة وهو السلطة التشريعية والسلطة التشريعية موضوع نصوصها بالدستور والقوانين الموجودة في البلد ومفهومنا ان السلطة التشريعية، لها

واجباتها، والسلطة القضائية لها واجباتها، وكذلك السلطة التنفيذية.

فهذا القانون اذا اقر بشكله اصبحت وزارة التموين غير خاضعة الى ولاية رئاسة الحكومة بل خضعت الى مجلس النواب، وهذا اذا اقر فهو عدم الثقة ما بين الحكومة وما بين مجلس الامة وشكرا.

دولة رئيس المجلس: سعادة المقرر.

السيد مقرر اللجنة المشتركة: شكرا دولة الرئيس، استذكر في المادة ٤٥ من الدستور التي تبحث في صلاحية مجلس الوزراء، لان مجلس الوزراء له الصلاحية في ممارسة جميع الامور التي لم تدخل في اختصاص جهة اخرى.

اذا صلاحية مجلس الوزراء ليست مطلقة، وكيف يكون ذلك بالنسبة للموضوع الذي نبحثه؟

المادة ١١٥ ارست قاصدة رقابة مجلس الامة، على النفقات والواردات، اذا هذه الرقابة، وليس مشاركة في التصرفات في البيع والشراء.

مجلس الامة سوف يراقب السياسة العامة المتعلقة بسلوك هذه الوزارة، وليس من شأنه ان يتدخل في شراء هذه المادة اي انه زاد سعرها، نقص سعرها، هذا ليس من شأن مجلس الامة.

هو يتدخل في السياسة العامة، رقبته، رقابة سياسية في سياسة الوزارة العامة في هذا الشأن، لهذا النشاط اما اختلاف الرأي فيما يتعلق بالمادة ١١٤ والمادة ١١٥ الاتفاق، هو ان تصرف الحكومة بمال ورد في الموازنة، وتنفق

بمعنى ان تتخل عنه مقابل مال او منفعة، تتخل عنه نهائيا وهذا ينظمه، نظام الذي يسمونه النظام المستند الى الدستور وليس بمقتضى قانون، وهذا من الانظمة التي لها في مجالها قوة القانون، اما ان يراقب مجلس الامة نشاط وزارة التموين، من حيث الموازنة، هذا داخل في صميم المادة ١١٥ اذا ما في تضارب ولا في اختلاف على سلطة مجلس الوزراء.

عندما يوافق مجلس الامة على هذه الموازنة، تتصرف الوزارة بمقتضى المادة ٤٥ والمادة ١١٤ وكل المواد التي تحولها التصرف، لا تتدخل في الجزئيات، التدخل هنا في السياسة العامة.

اذا الرقابة التي نتكلم عنها هي رقابة سياسة هذا النشاط وليس رقابة ان نشارك في البيع والشراء ولا في التصدير ولذلك، اعتقد ان هذا الامر، ضار واضحا ولا يحتاج الى هذه المناقشة الطويلة، واقترح الموافقة على المادة كما وردت من مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: معالي نائب رئيس الوزراء، الاستاذ علي سحيمات.

نائب رئيس الوزراء وزير النقل: شكرا دولة الرئيس، اريد فقط ان ازيد في توضيح ما تفضل به معالي ذوقان بك، بانه ليس هنالك خلاف، في حق مجلس الامة، والسلطة التشريعية، في مراقبة المؤسسات والصناديق المختلفة التابعة للحكومة ومراقبة المال العام اينما وجد.

اما فقط كيف يتم ذلك وما هو الاسلوب

مكذبة الحق

المناسب، والاسلوب السليم الذي تتم فيه هذه العملية، هنالك سلطتين، السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، ونقاط الاتصال بين السلطتين معلوم، نقطة الاتصال بين مجلس الامة والسلطة التنفيذية هي الحكومة ومجلس الوزراء، وزارة التموين كغير اية وزارة اخرى وكأي مؤسسة اخرى تتعامل بالمال العام لا يتم الاتصال بها الا عن طريق مجلس الوزراء لا يتم الاتصال بين اي وزير واي مدير عام مؤسسة او وزارة معينة مباشرة مع مجلس الامة، انما عن طريق مجلس الوزراء والحكومة والسلطة التنفيذية المسؤولة عن اي دائرة ومؤسسة ووزارة كما هو ايضا الحق للحكومة ومجلس الوزراء ان لا يتصل مباشرة مع اي لجنة من اللجان في مجلس الامة الا عن طريق مجلس الامة، ونقطة الاتصال السليمة.

اذا الموضوع، هو موضوع اداري بحث، القانون هنا يعطي الحق، لمجلس الامة ان تتعامل مباشرة مع الوزير ومع الوزارة، تستطيع، ويستطيع مجلس الامة، الاشراف والرقابة من خلال مجلس الوزراء، للاشراف ومراقبة هذه العملية وعمل وزارة التموين، والميزانية وهذا الموضوع، وكما هو ايضا لمجلس الامة، الرقابة والاشراف على عمل اي مؤسسة اخرى وميزانية اي مؤسسة اخرى تابعة للحكومة، او لاي وزارة من وزارات الحكومة المختلفة.

اذا ليست هنالك خلاف، على حق مجلس الامة على الرقابة والاشراف، انما الاسلوب المناسب، والاتصال المناسب عن

طريق مجلس الوزراء، الوزير، وزير التموين، ووزارة التموين تقدم هذه الامور الى مجلس الوزراء الذي بدوره يتعامل مع مجلس الامة، فالتعامل مع الوزارة يجب ان يتم من خلال مجلس الوزراء، هذا هو مفهوم الحكومة وشكرا.

دولة رئيس المجلس: شكرا معالي نائب الرئيس، الحقيقة لدي طلبات من الاخوة الكرام، الاستاذ حمد الفرحان.

السيد حمد الفرحان: شكرا، اثناء اجتماع اللجنة القانونية المالية المشتركة، شاركت في الموافقة مع الاكثية على ابقاء النص كما جاء من مجلس النواب، بعد ذلك، عدت لدراسة القانون، دراسة كاملة مترابطة، فصار عندي قناعة بان اخضاع ميزانية التموين لموافقة مجلس النواب، تخلق صعوبات عملية لوزارة التموين، واحب ان اطرح بعض الامثلة، انا اعتقد ان وزير التموين، اذا اراد ان يضع موازنته في شهر تشرين الثاني، سوف يكون مجاطرا ان يضع اي رقم في موازنته للمواد الاساسية.

مثلا، اذا لزوم البلد ١٠٠ الف طن من السكر وكان السعر في تشرين الثاني ١٠٠ دينار للطن، ووضع انه يحتاج لشراء السكر ١٠ ملايين دينار، يتردد ان يلتزم بهذا الرقم.

لانه في شهر شباط، قد يصبح السكر ١٥٠ دينار، وتصبح العشر ملايين، ١٥ مليون، فاذا كان يريد ان يكون دقيقا ومسؤولا، يعجز عن تقدير المبلغ اللازم لتمويل هذه المادة.

ينطبق ذلك على المواد الثلاث الاساسية، صحيح ان الاسعار لها نسق ويمكن التنبؤ، لكن لها شذوذ عن النسق شعوري بانه الرقابة، المستحقة لمجلس الامة، ليست على كل اموال التموين، هي فقط على الدعم الذي تخصص في الميزانية، لدعم المواد، على ٤٠ مليون الاموال التي تنصرف، وتشتري بها التموين هي اموال المواطنين، هي تشتري وتبيع والاموال التي تأتي من المبيعات، تشتري بها مرة ثانية اذا خسرت في نهاية السنة، تلجأ الى المخصص لدعم التموين لتأخذ منه، من اجل تخفيض الاسعار عن المواطنين.

فاذا حق الرقابة الشامل، على الاموال التي تنصرف بها وزارة التموين، هو حق متجاوز على حق الميزانية في الرقابة لمجلس الامة في الرقابة، لانه محصور في جزء من الاموال، وهي تلك التي توضع للدعم.

لنفترض ان وزارة التموين والحكومة، قررت في سنة ١٩٩٢ رفع الدعم عن المواد، وبقيت وزارة التموين مكلفة في تأمين المواد الاساسية، بلا دعم، بلا خسارة، تشتري بسلفة مؤقتة، الرز والسكر، وتحسب تكاليفه، وتضيف ادارتها وتبيعه الى الناس، وتربح خمسة قروش على الكيلو، لا يدخل فيه مال عام اطلاقا.

اذا بقية هذه المادة، وكلفناها ان تضع ميزانية كل سنة، اذا كلفناها، وليسبب ما قررت عدم الدعم، هي ليست مسؤولة ان تقدم ميزانية لا لوزارة المالية، ولا لمجلس الامة، ولا لمجلس الوزراء.

اخشى اني بعد هذه الدراسة، اشعر بانه عمليا يستحيل وضع موازنة، مسؤولة قابلة للتطبيق من قبل وزارة التموين، سواء في المواد المستوردة للبيع، والتي كمياتها ثابتة ولكن اسعارها متقلبة، او للمواد المحلية التي تشتري بقرار دعم القمح المحلي.

لو كنت وزير تموين في نوفمبر في تشرين الثاني سنة ١٩٩١ واريد ان اضع ميزاتي، كم انخصص لشراء القمح المحلي سيكون نوع من الخبز، لانني لا اعرف انني سأشتري ١٠ الاف طن، بسبب سنة قحط، او اشتري ١٠٠ الف طن بسبب سنة اغلال، ولا يتبين لي ذلك الا في شهر تموز مضطرا لعمل أول ملحق في تموز وثاني ملحق في اغسطس حسب القمح المعروض علي، يصبح الميزانية موضع تخزر، لذلك اشعر بانه، اميل طبيعيا للرقابة الشديدة لمجلس النواب واشعر بانه الحكومة دائما يجب الرقابة على كل اعمالها، ولكن ليس للحد الذي يعيق الامكانية العملية للتطوير، اميل الى القول ان يعاد النظر بهذا الموضوع، بحيث يكلف مجلس الوزراء، ووزارة التموين، ان تقدم في نهاية كل سنة لمجلس الامة، تقرير مفصل، عن كيف استعملت الاموال المخصصة للدعم.

حتى يعرف مجلس الامة، انه اشترى القمح ب ٥٠ وبيع للمواطنين ب ٤٠ والكمية التي اشترت بهذا المقدار، لذلك استعمل من الدعم هذا المقدار من المال.

واشتري السكر، ب ١٠٠ وبيع للمواطنين ب ٦٠ ودعم كل كيلوب ٤٠ وبذلك استعمل من المخصصات للدعم المالي كذا

مكتبة

مبلغ، وفي نهاية السنة تجاوزنا الدعم المالي كذا مبلغ بقانون مؤقت، او وفرنا من الدعم المالي كذا مبلغ ويدور.

بهذه الناحية، اعتقد انها تضمن حداً اول كخطوة اولى من الرقابة على غصصات وزارة التموين، واشعر بانه اذا اقربناه، بان مسؤولية مجلس الامة، عدا عن التناقضات القانونية، والتوافقات القانونية، اعتقد اننا نشل قدرة وزارة التموين على سد الفراغ في حالة رغبتها، بالتفيد في الميزانية الموضوعة، او تكرار الملاحق والقوانين المؤقتة، في حالة تجاوزها للميزانية الموضوعة اميل الا ان نترث، قبل قبول النص باخضاع ميزانية وزارة التموين، لرقابة مجلس النواب، ومجلس الامة وشكرا دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكرا استاذ حمد الاستاذ خالد الطراونة.

السيد خالد الطراونة: دولة الرئيس، استمعنا الى اراء الاخوة، ارى ان يطرح الى التصويت.



دولة رئيس المجلس: الحقيقة رغم انه في اربع اشخاص يريدون التكلم من السادة الاعيان، وقد اصبح كما نبهت اكثر من مرة انه اصبح واضح.

عندنا توصية لجنة، وعندنا اقتراح مخالف لقرار اللجنة والاستاذ محمد رسول الكيلاني.

السيد محمد رسول الكيلاني: (المادة ١١٢ فقرة ٤) قالت بان صلاحيات مجلس الامة بالنسبة الى الموازنة، عندي مناقشة في مشروع قانون الموازنة العامة، او في القانون المؤقت المتعلق بها، التي تتعلق بالموازنات، ان ينقص في النفقات في الفصول حسب ما يراه مناسباً للمصلحة العامة.

وليس له ان يزيد في تلك النفقات، لا بطريقة التعديل ولا بطريقة الاقتراع، المقدم على حده، على انه يجوز بعد انتهاء المناقشة، ان يقترح وضع، قوانين لاحداث نفقات جديدة، هذه صلاحيات مجلس الامة في الموازنات.

وليس له ان يجل عمل جهة اخرى في شيء متعلق في موازنتها الان المادة الخامسة تقول موازنة خاصة، الموازنة الخاصة هي منبقة عن الموازنة العامة وما دامت منبقة عن الموازنة العامة فالصلاحيات فيها لمجلس الوزراء وليس لمجلس الامة.

لا يوجد مصوغ دستوري، يعطي حق الاشراف، بذل من الاشراف، انا اريد هذا النص حتى اقتنع بوجهة النظر الاخرى اذا كان هناك نص يبيع لمجلس الامة، ان يجل عمل مجلس الوزراء، دستورياً، انا اوافق عليه،

واعدل وجهة نظري.

المادة ١١٥ التي استند اليها، المادة ١١٥، اجد ان هذا القانون، وهذا الطلب من الحكومة منسجم معها، وليس متناقض معها، ولا يخصص اي جزء من اموال الخزنة العامة ولا ينفق لاي غرض منها كان نوعه، الا في قانون، وهذا القانون جاء من اجل هذا التخصيص، فاما ان نوافق على القانون، واما ان نرفض هذا الامر، اما نضع تعديلات ليست لنا الصلاحية بها، فاعتقد انها مخالفة وارجو ان يوافق عليه كما

ورد من الحكومة.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ جمعة حماد.

السيد جمعة حماد: شكرا دولة الرئيس، تفضل السيد نائب رئيس الوزراء اخونا معالي علي السحيمات، ان التعامل في الاصل بين مجلس الامة ومجلس الوزراء، ونحن لا ننكر ذلك، وسيظل ذلك طبعاً هو المبدأ الرئيسي.

يعني لا تعني هذه الموافقة الرقابة، رقابة مجلس الامة، لا تعني مباشرة ان تذهب الموازنة، من وزارة التموين الى مجلس الامة، ولما تعامل وزارة التموين، مع مجلس الوزراء الذي بدوره هو الذي يتعامل مع مجلس الامة.

فليس التعامل او الرقابة مباشرة على وزارة من الوزارات وبالتالي ادارياً تتعدى على صلاحية مجلس الوزراء، لا يوجد تناقض.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ حسني عايش.

السيد حسني عايش: دولة الرئيس،

اعتقد ان قراءة بنود المادة في ضوء تعديل مجلس النواب، يوجب ادخال تعديلات ضرورية على صياغة كل من البند (ب و ج) والا حدث تناقض كما افاد كل من معالي وزير التموين، ومعالي نائب رئيس الوزراء.

لذلك لنقرأ الفقرتين، لنرى هذا التناقض، قبل ان نصوت على ما جاء في قرار اللجنة القانونية والمالية.

اذا سمحت لي ذلك سأقرأ كيف يكون هناك تناقض.

ب - وعلى الوزارة ان تنظم في نهاية كل سنة مالية، تقريراً باعمالها وان تقدمه لمجلس النواب مع الميزانية العامة، والحسابات الختامية للحساب التجاري، وذلك خلال مدة لا تتجاوز اليوم الحادي والثلاثين، عن شهر اذار للسنة التالية.

لنا اعتقد ان هذا التعديل يجعل وزارة التموين كديوان المحاسبة، تخاطب مجلس الامة مباشرة.

ج - ويجوز الى الخزينة العامة، اي فائض مالي يتحقق في الحساب التجاري، على ان تعمل الخزينة العامة على تغطية اي عجز فيه بقرار من مجلس الامة بناء على تنسيب الوزير.

هكذا يصبح التعديل

دولة رئيس المجلس: الاستاذ المقر

السيد مقرر اللجنة المشتركة: الملحوظة

التي وردت في الورقة المقدمة من ديوان مجلس

هكذا من الأصل

الامة، تشير وكأنها استبدلت عبارة مجلس الوزراء، اينما وردت في هذه المادة بعبارة مجلس الامة، وليس هذا المقصود ابداً.

المقصود هو ان تكون رقابة مجلس الامة على الموازنة فقط ولا تكون رقابة على التقرير، الوارد في الفقرة ب او على ما يليها من فقرات.

لان مجلس الامة، لا يتدخل في الشراء اليومي، او في الامور الفرعية، يتدخل في السياسة العامة، وهي اقرار الموازنة، كما تعلمون ان الموازنة هي سياسة الحكومة هذا فضل عن ان من صفات الموازنة، كما قال فقهاء الشؤون المالية، اولا سنوية الموازنة، ثانيا شموليتها وحدتها.

يعني بمعنى ان تكون وحدتها، تشمل كافة الواردات والتفقات، بصك واحد وان تشملها هذه جميعا، ولا يجوز الانفاق او التصرف بالمال العام سنويا الا بموافقة مجلس الامة، هذه سنوية الموازنة.

قد يقول بعض الاخوان، ان الدعم يمكن ان يأتي من الموازنة العامة، هذا الدعم يأتي بتلك السنة ولا يتكرر للتصرف في السنين اللاحقة لان الامر الموافقة على الموازنة، هو امر بتنفيذها على الوجه الذي تمت فيه الموافقة، اذا الامر لا يحتاج الى هذه الخلافات، وقد يقال ان هذه المبالغ داخلة في الموازنة، لو كانت داخلة في الموازنة انا اقول اللجنة القانونية، واللجنة المالية تقول لكم بانه لا نرد ان نضع رقابة ثانية.

هذه رقابة منفردة لانه لا تدخل حسابات هذا النشاط في الموازنة العامة، لا تدخل، ولو

دخلت لا يوجد حاجة للرقابة الثانية، هذه من ناحية.

قد يقول البعض ان هذا المال هو مال الوزارة، مال الوزارة هو مال عام، وليس مال خاص لهذه الوزارة، حتى تصرف فيه بدون رقابة، وكل المال العام، يخضع لرقابة مجلس الامة، على اساس التعاون والمشاركة بين السلطتين السلطتين التشريعية والسلطة التنفيذية، هذا ما اراه والله اعلم.

دولة رئيس المجلس: شكراً سيدي، واخر المتكلمين، الاستاذ كمال الشاعر.



الدكتور كمال الشاعر: شكراً دولة الرئيس، مادة ٤ تنص على ان وزارة التموين مكلفة بتنفيذ السياسة التموينية العامة، للمملكة وذلك من خلال عقد الاتفاقيات، والمقود، والتعهدات، وطرح العطاءات واحالتها الى اخره.

تنظيم عملية بيع وتوزيع المواد الاساسية والمواد التموينية، ليس فقط الاساسية، ايضا والمواد التموينية، غير الاساسية بالطرق

والوسائل المناسبة.

التعاون والتنسيق مع الجهات المختصة لوضع المواصفات القياسية للمواد الغذائية الاساسية.

انشاء وتملك واستئجار مستودعات، وما يلزمها الى اخره، كسياسة عامة، تعرض سياسة الدولة، فيما يتعلق بالتموين في بيان الوزارة، اي بيان للوزارة، يتضمن بندا يتعلق، بسياسة التموين للمملكة، من حيث التنفيذ، المادة ٥، اشارت بسبب طبيعة هذا العمل الى انشاء حساب تجاري، تكون له موازنة خاصة، موازنة خاصة في بداية السنة تكون موازنة تقديرية اقرب الى خطة عمل، لوزارة التموين كيف تستطيع ان تنفذ السياسة التموينية للمملكة للدولة، كيف تستطيع ان تنفذها ضمن المخصصات الواردة في الموازنة العامة؟

المخصصات الواردة في الموازنة العامة، هي نفقات الوزارة الجارية ونفقاتها الرأسمالية، ثم هنالك الدعم، اذا حصلت ظروف يتفق عنها، ان تتجاوز الوزارة، مقدار الدعم المنصوص عليه في الموازنة العامة، والمصادق عليه من قبل مجلس الامة، لا بد للحكومة ان تتقدم بملحق موازنة، لكي تؤمن المال اللازم لهذا الغرض.

الفقرة ب من نفس المادة ٥، تلزم الوزارة في نهاية العام، وبعد ثلاث اشهر من نهاية العام، عندما تكون الارقام النهائية، متوفرة لديها، ان تقدم الى مجلس الوزراء حسابات ختامية، تقوم على الواقع وليس على التقدير.

هذا هو الامر الممكن من الناحية العملية وبالتقديري ان يطلب من الوزارة ان تقدم مسبقا كيفية الحركة في هذا الحساب التجاري، وكيف تشتري وكيف تباع وبأي اسعار، الحقيقة الامر غير ممكن، كما انه لا يرتب في حد ذاته، عبثا على المال العام.

المال العام، العبء، ينحصر على مقدار الدعم الوارد في الموازنة ولحق مجلس الامة، ان يطلب من الحكومة، اثناء مناقشة الموازنة ان تقدم تفاصيل عن مبلغ ٤٠٠ مليون دينار، المنصوص عليها عام ١٩٩٢، ثم عام ١٩٩٣ قد يكون مبلغ الدعم يختلف عن مبلغ ال ٤٠ مليون دينار، قد يكون اكثر او اقل، هذا عائد للسياسة العامة الاقتصادية في البلد ويطلب تفاصيل، وتناقش ولكنها تكون ايضا امور تقديرية وهذا من حق مجلس الامة ان يناقشه عند مناقشة الموازنة العامة.

انني اتكلم هنا من النواحي العملية، فقط لعمل هذه الوزارة مع انطباعي ان ما ورد في القانون الاصيل، لا يوجد فيه ما يخالف الدستور، بأي شكل من الاشكال وشكراً، دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً سيدي، دولة ابو فخر.

دولة السيد احمد عبيدات: شكراً دولة الرئيس، يا سيدي انا مضطر للمداخلة الثانية، لتوضيح نقطة، نحن امام مشكلة من شقين الشق الاول يتعلق بمبدأ دستوري، والشق الثاني يتعلق بالناحية العملية.

مكتبة المجلس

فيما يتعلق بالشق الاول، الامور واضحة، المادة ١١٥ تلزم، ان تعرض هذه الموازنة، على مجلس الامة، وهذا النص يتفق مع احكام الدستور، تلزم به السلطة التنفيذية كما تلزم به السلطة التشريعية.

الدستور لا يجازي اي من السلطين على حساب السلطة الاخرى، يبقى دورنا نحن لفهم هذه المادة، لا يجوز ان يقوم مجلس الاعيان، بدور يفقد مجلس الامة صلاحيته في الالتزام في احكام الدستور، ويصبح مهمته التفتيش عن مخارج للحكومة او ابي وزارة منها، للتحلل من التزامها باحكام هذا الدستور.

اما الشق العملي، فاعتقد بانه ليس له اولوية اذا تعارض مع الشق الدستوري، ومع ذلك ليست هناك عقبة حقيقية امام وزارة التامين، على الاطلاق ولذلك اصبحت الامور واضحة كيف يمكن ان تعرض موازنة لوزارة التامين مقدارها اقل من مليوني دينار على مجلس الامة، وتخضع لرقابته وتحت عنوان خاص لحساب الانجاز ينفق عشرات البلايين، ولا يخضع لرقابة مجلس الامة؟ هذا في تناقض قاتل للمبدأ الدستوري، ولذلك ارجو ان ينتج الاخوة الاعيان، كما اتجه اليه مجلس النواب، وهم بذلك لا يناقضون انفسهم، ولا يخالفون الدستور، ولا يتعدون على سلطة الحكومة، وشكرا.

دولة رئيس المجلس: شكرا لكن الحقيقة قبل ان اعطي بقية الاخوة الكلام، كأنما نار اشكال، اجاب عليه سعادة المقرر، واريد ان يكون لهما عليه موحد لهذا الامر.

هل عبارة شطب عبارة مجلس الوزراء تعني فقط من الفقرة أ من المادة ٩٥ ام تعني بقية الفقرات؟

فقط الفقرة أ، لان النص لا يقول هكذا، يقول المادة كلها مقبولة، مع شطب كلمة مجلس الوزراء والاستعاضة عنها بمجلس الامة.

السيد مقرر اللجنة المشتركة: هو خطأ طباعي، واردا ان نصححه، بالنسبة لنسخة القانون الواردة البناء من مجلس النواب، وكانت محصورة في البند أ.

دولة رئيس المجلس: حتى يشار اليه، عند ارسال القانون بشكله النهائي والاستاذ محمد رسول الكيلاني ونقطة نظام.

السيد محمد رسول الكيلاني: سيدي انا سألت سؤال، ولم يجب عليه سعادة المقرر في جوابه، بعد ان طرحت السؤال، وهو اين النص الدستوري، الذي يعطي مجلس الامة، في هذه الفقرة شطب عبارة مجلس الوزراء، والاستعاضة عنها بمجلس الامة؟

اريد النص الدستوري، الذي يبيح هذا الشطب وهذا الوضع فقط لان هذه موازنة خاصة وليست موازنة عامة.

اريد النص الدستوري الذي استند عليه، حتى يستطيع الانسان ان يقدر رايه فيه.

دولة رئيس المجلس: ونترك الجواب لسعادة المقرر.

السيد مقرر اللجنة المشتركة: شكرا دولة الرئيس، اولا لا بد ان نستقرىء المبادئ العامة

المبادئ العامة، كما عرضتها لحضرات الاعيان، انها تقدر سنوية الموازنة، وشموليتها، ووحدتها، على اساس من ان هذه الموازنة، تكون خاضعة لرقابة مجلس الامة.

وقلت ايضا ان الاردن اشترك في المؤتمر المنعقد في الجامعة العربية في عام ١٩٧١، واوصى المؤتمر التجاوز على السنوية، والشمولية، للموازنة، بشرط ان تكون الموازنة تحت رقابة السلطة التشريعية.

والاردن كان ممثلا في هذا المؤتمر ايضا، فقهاء القانون ايضا، يقولون بان الموازنة العامة، المقصود فيها التصرف في المال العام، يكون خاضعا لموافقة مجلس الامة، اينما السؤال على وجه التحديد، الوارد من الزميل الفاضل، وجوابه في المادة ١١٥ من الدستور، القاعدة التي ارساها الدستور، هو ان تتقدم الحكومة، بالموازنة بمعنى ان تشمل كافة النفقات وكافة الواردات، هذه الموازنة بمعناها العام.

الا ان هذه المادة ايضا، اجازت الا اذا ورد نص بخلاف ذلك بمعنى انه يجوز، ان ينص القانون، على خلاف هذا الاصل، لكن لما كان التوجه الديموقراطي في الاردن في الوقت الحاضر، والالتزام بالمبادئ الديموقراطية وهو التعاون بين السلطين التشريعية والتنفيذية والرقابة المتبادلة، اذا نريد ان نطبق هذا المبدأ يجب ان تعرض الموازنة في المال العام على مجلس الامة لتكون هذه الرقابة، هي امر للسلطة التنفيذية، بان تنفذ تصرفات الموازنة العامة، وفق هذه الموافقة.

بمعنى ان يشترك مجلس الامة، والسلطة التنفيذية، في رسم الخطة التي تتبع في تنفيذ الموازنة، هذا المبدأ المقرر ديموقراطيا ولذلك اختارت اللجنة، المبدأ ان لا ينص باستثناء هذه الموازنة من رقابة مجلس الامة على اساس، من ان هذا المال، هو مال عام، وليس مال وزارة التامين.

الذي يقول انه في من باب اولي، مثل ما تفضل دولة احمد عبيدات، قال انه الموازنة، موازنة الوزارة، لمليونين تدخل في الموازنة العامة، ويراقبها مجلس الامة.

ولكن كما فهمنا من معالي وزير التامين، ان النشاط المنصوص عليه في هذا القانون، قد يصل الى نصف مليار، بمعنى ٥٠٠ مليون.

اذا هذا النشاط، يصل الى ٥٠٠ مليون، لا يكون خاضعا لرقابة مجلس الامة يعني تكون من المفارقات، ومن التناقضات التي لا يمكن التوفيق بين الامرين.

ولذلك توفيقا لقاعدة التعاون، ما بين السلطين واعطاء السلطة التشريعية حقها في الرقابة، والاستثناء الوارد في المادة ١١٥ هو استثناء متروك للسلطة التشريعية وليس للسلطة التنفيذية.

بمعنى ان يكون بقانون، ان ينص القانون على خلاف ذلك، ونحن عبرنا في قراونا عن ارادة السلطة التشريعية فيما اذا وافقت عليه، وشكرا.

دولة رئيس المجلس: شكرا الحقيقة، معالي وزير التامين.

مكتبة النور

معالي وزير التموين: سيدي، الصحيح اننا اريد ان اؤكد ان مقدار الدعم لا يتوصل اليه، بين وزارة التموين، ووزارة المالية الا بعد دراسة جميع المواد التي تشتري، وجميع الواردات المتوقعة من بعض المواد التي تحقق فائض، ومن بعض المشاريع التي تحقق ايرادات.

فمثلا عندما تأتي الى دعم السكر، نقول ان السكر، نحن نبيع نوعين من السكر، السكر المدعوم كذا كمية، وكذا خسارتنا في هذا السكر، ثم تأتي ونقول ان هناك سكر حر يباع في ارباب، الربح كذا، يخصم من السكر المدعوم، وبالتالي عندما نقرر قيمة الدعم، باعتقادنا، او بالتاكيد يجب ان يدخل فيها جميع ايراداتنا وبالتالي الاربع المواد، الواردات ايرادات المتاجرة بالمواد التصديرية، وايرادات تشغيل المشاريع، وايرادات المستودعات، تدخل عند مناقشة الدعم، وانا في اعتقادي، هذا الدعم عندما يأتي الى الموازنة، يستطيع مجلسكم الكريم من خلاله ان يحقق الرقابة، على مقداره وعلى كل حساب الانجاز، شكرا سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكرا استاذ امين شقير.

السيد امين شقير: سيدي الرئيس، في الواقع ان النقاش في هذه الجلسة، حول هذا الموضوع محددا، وبالذات استغرق ما يقارب الساعتين، وقد تكرر الكلام والحجج، في مختلف الاتجاهات، كما ان ما جرى في هذه الجلسة له شبيه، في جلستين متتاليتين في اللجنة المشتركة، بين اللجنة القانونية، واللجنة المالية وفي اعتقادي بان ما توصلت اليه اللجنة المشتركة

هو الرأي الذي اقرته الاكثرية وفي قناعاتي بان استمرار المناقشة في هذا الموضوع لن تضيف اي جديد، بعد الان، ولذلك اقترح على الرئاسة الكريمة، ان توقف النقاش في هذا الموضوع، وتعرض الامر على التصويت وشكرا.



دولة رئيس المجلس: معالي نائب رئيس الوزراء الاستاذ ذوقان الهنداوي.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: دولة الرئيس، اريد ان اؤكد باسم الحكومة، بانه لم يكن في نية الحكومة مطلقا، عندما تقدمت بمشروع القانون ان تعتدي على حق السلطة التشريعية، في مراقبة الموازنة، وموازنة الحساب التجاري، كانت في مفهوم الحكومة، انها جزء من الموازنة العامة التي تقدم حسب المادة ١١٢ ليقدم مشروع الموازنة العامة الى مجلس الامة قبل ابتداء السنة المالية بشهر واحد على الاقل للنظر فيه وفق احكام الدستور، فعندما تقدمت الحكومة بهذا المشروع، لم يكن في نيته، ولا يمكن ان يكون في نيته ان تفتت على حق السلطة التشريعية في المراقبة.

فاذا حصل هنالك لبس، فيما يتعلق في المادة ا بانه اذا اقرت كما هي، يعني هذا حرجان

السلطة التشريعية من ممارسة حقها، في المراقبة والمسألة، فما تفضل سعادة المقرر ووضحه، الحكومة توافق عليه، على اساس انه موازنة خاصة يقرها مجلس الوزراء، بدل مجلس الوزراء مجلس الامة في هذه المادة فقط.

اما بقية الامور التنفيذية، انه الوزير يكون مرتبط في مجلس الامة، ويرفع له تقرير، وينظم الموازنة، الى مجلس الامة، الحقيقة ان هذا مخالف للواقع، واستطيع ان اقول بكل تواضع للدستور.

فاذا كان المقصود انه خوف، او الشعور الذي حصل عند السادة الزملاء اعضاء مجلس الاعيان الكرام، انه في المادة ا في محاولة لاجراء السلطة التشريعية عن حقها في مراقبة المال العام، الحكومة ليس لديها مانع في اقرار التعديل على المادة ا وشكرا جزيلاً.

دولة رئيس المجلس: شكرا سيدي، اذا الان توجه المجلس كله الى وقف النقاش، وصار عندنا الحقيقة نقطتين هامتين النقطة الاولى، ان المقرر طرح على المجلس الكريم، ان عبارة مجلس الامة فقط في الفقرة ا من المادة ٥ وليس بقية الفقرات، وان الحكومة لا ترى، اي مانع في قبول هذه الصيغة.

اذا الان، امامنا الحقيقة اقتراح من الاستاذ كمال الشاعر الذي ما زال الا بعد هذا التوضيح، الا ان يعدل عنها بعد ان صار نقطة تلاقي، انه نطرح رأيك بالغاء عبارة مجلس الامة، وخصوصا وقد صار تلاقي بين نائب رئيس الوزراء وتوجهه المجلس.

وهذه تحمل ٩٠٪ من المشكلة، شرف. الدكتور كمال الشاعر: انا اريد ان افهم الحقيقة، موقف الحكومة، هل قادرة الحكومة ان، كما ذكر سعادة المقرر انه هنالك تداول بنصف مليار دولار اي يعني ٣٥٠ مليون دينار هل المقصود هو بسبب حجم هذا التداول، ان تعرض عمليات وزارة التموين التي هي تتكون من بيع وشراء في الحقيقة هي مجموع العمليات، وليس التزامات على الخزينة او على الشعب.

هل المقصود بهذه الرقابة، هي رقابة على حركة الحساب التجاري؟ او المقصود حصيلة؟ وحصيلة هي فقط التي قد تكون عبيء على الخزينة، وحصيلته موجودة في الموازنة العامة.

موجودة في قانون الموازنة العامة، وهذا القانون كما ورد من الحكومة، لا يتعارض اطلاقا مع الموازنة العامة، وشموليتها، والموازنة العامة تتضمن كل التزامات الدولة، بما فيها الدعم، ولذلك الحقيقة، ليس واضحا، هذا الموضوع، واخشى من الالتباس فيه قبل ان نصوت عليه اما اذا الحكومة ترى، انها قادرة على التعامل بهذا الموضوع، وتحقق اهدافها وسياساتها فهذا امر اخر، انا شخصا غير قانع فيه.

دولة رئيس المجلس: يا سيدي ارجو ان تسمحوا لي الشيء الذي فهمته نهائيا، الان لدينا اقتراح من الاستاذ كمال الشاعر وفي عليه، الاصل قبول توصية اللجنة، فجاء اقتراح معارض لتوصية اللجنة، اطرح هذا الاقتراح الى التصويت، من يوافق على اقتراح الاستاذ كمال الشاعر، بالله يا امانة عامة احصي بدقة.

هكذا من العمل

السيد الامين العام: ٨ من ٢٧
دولة رئيس المجلس: ٨ من ٢٧ ولم يفرز الاقتراح.

اذن المجلس يوافق على توصية اللجنة، نعم بمفهوم أ من يوافق على ذلك؟ مفهوم أ مجلس الامة فقط في الفقرة أ.

موافقة جيدة ومطمئنة، هل هناك مواد اخرى لدى الاخوان؟

السيد المقرر، انتهينا من التصويت

السيد مقرر اللجنة المشتركة: ليس المادة، لا اريد ان ارجع الى المادة، لكن اريد ان انه الى تصحيحات وردت لدى اللجنة، ليأخذ المجلس فيها علما فقط.

الصفحة ٧ المادة ٧ المشروع الذي ورد من مجلس النواب يقول بالفقرة جـ الجديدة وممثل عن اتحاد نقابة العمال، الاتحاد لا يكون من نقابة، وإنما من نقابات وعدلناها تعديلا لفظيا، ولا يحتاج الى مداكرة.

نحن يجب ان يأخذ فيه، لانه سوف يطلع باسم المجلس على الصفحة ١٣ ايضا الفقرة ح يقول نصها كما وردت من مجلس النواب «اربعة اشخاص من القطاع الخاص يعينهم مجلس الوزراء، بناء على تنسيب الوزير، على ان يكون اثنان من كل من، اتحاد غرف

التجارة، وغرفة صناعة عمان» النص هنا يجعلهم ٤ لكن لقد حذفنا من كل، يعني العبارة، هذا من كل، عندئذ يستقيم الامر، فلذلك اللجنة اوصت بحذف هذه العبارة فتصبح الفقرة وتقرأ كما يلي:

«اربعة اشخاص من القطاع الخاص، يعينهم مجلس الوزراء، بناء على تنسيب الوزير على ان يكون اثنان من اتحاد غرف التجارة وغرفة صناعة عمان» بمعنى ان يكون واحدا عن كل من الفرقتين، وهذا تصحيح لفظي ايضا.

ايضا الصفحة ١٥، هذا الصفحة ١٥ الفقرة ب، تقول الفقرة ب «الذي يعاقب الذي هو من يستوفي سعر لاي مادة» هو لا يستوفي السعر، هو يستوفي الثمن المخالف للسعر، ولذلك نستبدلها بـ «ثمن، استوفي ثمن لاي مادة، اذا توافقوا عليها، هي تعديل لفظي، هو لا يستوفي السعر يستوفي الثمن.

شكرا، هذه الملاحظات التي كنت اود ان اعرضها عليكم واذا في اي مناقشة لاي مادة اخرى، نستمع اليه.

دولة رئيس المجلس: هل لدى الاخوة اي ملاحظة على المواد الباقية؟

المواد من ٦ الى ٢٤ لا ملاحظة للسادة الاعيان عليها.

قرار مجلس النواب	١٩٨٩ المادة ٦ -	١٩٨٨ المادة ٦ -
وافق مجلس النواب على التقريرين (أ) و (ب) منها كما وردت بالقانون الاصيل المؤقت كما قرر المجلس شطب الفقرة (ج) منها وذلك بسبب انها معطاه بعض المادة (٦) من قانون الاسعار والتصدير لسنة ١٩٩٠.	١٩٨٩ المادة ٦ - تكون هذه المادة من (أ) و (ب) و (ج) قرر مجلس النواب الموافقة على الفقرة (أ) منها كما وردت بالقانون الاصيل المؤقت كما قرر المرفقة ايضا على الفقرة (ب) منها كما وردت بالقانون الاصيل. مع احاطة حارة (خلال شهر من تاريخ طلب التسعيرة الموزارة) بعد جارة المواد التموينية الواردة فيها.	١٩٨٨ المادة ٦ - ١ - يحصر بالوزارة استيراد المواد الغذائية الاساسية. ب - يتم استيراد المواد التموينية او تصديرها بترخيص من الوزارة للجهات المعنية، بما في ذلك المواد التموينية التي تستورد لحساب المؤسسات الدولية او الاقليمية. ج - الوزير السبب لوزير الصناعة والتجارة بالغاء رخصة استيراد اي مادة من المواد التموينية اذا لم يكن قد فتح اعتماد تجاري باستيراد تلك المادة كما له التسيب بالغاء تصديرها. ٧ المادة - أ - يجدد مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير اسعار المواد الغذائية الاساسية. ب - يجدد الوزير بناء على تنسيب لجنة يشكلها لها الرئيس اسعار المواد التموينية، وله بالطريقة ذاتها تحديد اسعار اي مادة او سلعة اخرى بناء على توصية او طلب من الجهة المعنية وذلك باستثناء الاقلية الخاصة بالأطفال الرضع التي يتم تحديد اسعارها من قبل وزارة الصحة.

هكذا منه الاصل

الفقرة (ج) هذه الفقرة عدلها القانون المؤقت رقم (٣٦) وذلك بالناتجا والاستعاضة عنها بالفقرات التالية:
ج- الجديدة كما وردت بالقانون رقم (٣٦) قرر مجلس النواب المرافقة عليها وازالة عبارة (وعمل من اتحاد تربية العمال بعد غرقه صناعة عمان).

د-هـ الجديدين بالقانون المؤقت رقم (٣٦) موافقة كما وردت.

المادة ٣- تعديل المادة (٧) من القانون الاصيل بالنسبة الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنها بالفقرات التالية:
ج- يجوز في الحالات الاستثنائية التي يقرها مجلس الوزراء تشكيل لجنة فنية يشترك فيها عمل من كل من الوزارة ووزارة الصناعة والتجارة واتحاد التعرف التجارية الاردنية وغرفة صناعة عمان وعمل اخر من ذوي الخبرة يعين بقرار من الوزير، ويعين الوزير رئيسا لها من بين اعضاءها وتزول هذه اللجنة بتعيين احد الاعلى لسية البيع الاجالي و / او السعر لنقل والمواد غير المحظرة الاسعار وتقدم توصياتها للوزير لاحمال قراره بعد التشاور والتشقق مع الوزير المختص ويتم الاعلان عن الاسعار لتلك السلع والمواد بما لا يتجاوز نسبة الربح الاجالي المحللة او السعر المحدد حسب مقتضى الحال.

ج- تعديل الوزارة وتوالم بالاسعار التي تم تحديدها المواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية والمواد والسلع الاخرى وتكون هذه الاسعار ملزمة للامة وذلك تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون.

موافقة عليها كما وردت بالقانون المؤقت رقم (٣٦) التعديل الجديد لها.

د- تجتمع اللجنة المنصوص عليها في الفقرة (ج) من هذه المادة بدعوة من رئيسها ويكون اجتماعها قانونيا بحضور اربعة من اعضاءها على ان يكون رئيسها واحدا منهم وتتخذ قرارها باكثرية ثلاثة من اعضاءها على الاقل.

هـ- تصدر الوزارة قائمة بالاسعار التي يتم تحديدها للمواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية والمواد والسلع الاخرى ويعلن عنها بالمصحف المحلية.

المادة ٤ -

يلقى نص المادة (٨) من القانون الاصيل ويتساقط منه بالنص التالي:

يتولى مراقبو الاسعار والتجربة في الوزارة التحقق من بيع المواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية والمواد والسلع الاخرى والتداول بها بالاسعار المحددة لها بمقتضى احكام هذا القانون والتأكد من مدة صلاحيتها للاستهلاك والتأكد من الاجراءات اللازمة بها التان بما في ذلك تنظيم عناصر الضبوط بحق المخالفين لتقدمهم الى المحكمة المختصة.

المادة ٨ -

يتولى مراقبو الاسعار في الوزارة التحقق من بيع المواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية والمواد والسلع والتداول بها بالاسعار المحددة لها بمقتضى احكام هذا القانون والتأكد من مدة صلاحيتها للاستهلاك والتأكد من الاجراءات اللازمة بها التان بما في ذلك تنظيم عناصر الضبوط بحق المخالفين لتقدمهم الى المحكمة المختصة.

محضر الجلسة الرابعة

- 92441

موافقة عليها كما وردت بالقانون
الاصلي الوقت.

- 9 2011

١ - يترتب على اصحاب الصانع كتابة السمر للمستهلك بشكل واضح على كل وحدة من منتجاتهم اذا كان هذا السمر عذرا ونية صلاحية تلك الوحدة للاستهلاك البشري.

ب - إذا تمرد وضع السعر المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه اللائحة على أي من مستويات المنتج فيتربط على مالكيه الطالب من الوزير بتحديد الطريقة التي يتولى فيها عن السعر على تلك المنتجات.

- ۱۰ -

١ - مع مراعاة المادة (٩) من هذا القانون على اصحاب الحالات التجارية وضع الاسعار بصورة ظاهرة وواضحة على كل سلة موزونة البيع سواء كان سعرها عاديا او غير عادي واما تفضل ذلك بصورة عمالية بالنسبة لبعض البواد فبترتيب عليهم تنظيم كتف باسماها وبتقنيته في مكان ظاهر قريب من مدخل السلم يتمكن زباده من الاطلاع عليه بسهولة.

ب - اذا يعنى اى مادة غذائية اساسية او مادة قوتية او اى
سلسلة اخرى بالجمله فكل الباقى ان يترود الشئرى
بفائزوة مفصلة تتضمن نوع المادة او السلسلة وكميتها
وسعر بيعها ، واما الشئرى بالجزئية لاي مادة او سلسلة
فيترود بقانون عمالية ما اذا طلب ذلك .

مواظبة عليها كما وردت بالقانون
الاصلي الوقت.

مكتبة ابن الجوزي

الموافقة عليها كما وردت بالقانون
الوقت رقم ٣٢ مع شطب حرف (د)
الوارد في اواخر الفقرة (ب) منها.

المادة ٥ -
ينبغي نص المادة (١١) من القانون الاصلي ويستعفى
عن بالنص التالي:

١ - الوزير ان يطلب من اصحاب المصانع والمحلات
التجارية والمستوردين في المملكة ان يقدموا اليه ما يلي
خلال المدة التي عهدها:

١ - كلفا بالمستودعات والمخازن المساقمة لهم
وبعدها وموقع كل منها وذلك لاعتمادها من
قبل الوزارة كمستودعات ومخازن تجارية
وتسجيلها لدى الوزارة بتلك الصفة وذلك
للموارد والسلع الغذائية والتعميرية والسلع
الآخري التي يحددها مجلس الوزراء.

٢ - كلفا او اكثر بالوارد الغذائية الاساسية والوارد
التعميرية والوارد والسلع المخرجة في علامتهم
ومصانيعهم ومستودعاتهم ومخازنهم في اي وقت
مع بيان تاريخ انتهاء صلاحية كل مادة او سلعة
الاستهلاك البشري.

ب - تتولى الوزارة مراقبة المستودعات والمخازن التجارية
والمادة لتجار الجملة وتزوين الوارد الغذائية الاساسية
فيها، وفي سلع او مواد أخرى يقرر مجلس الوزراء

المادة ١١ -
لوزير ان يطلب من اصحاب المصانع والمحلات
التجارية في المملكة ان يقدموا اليه ما يلي خلال المدة التي
عدها:

١ - كلفا او اكثر بالوارد الغذائية الاساسية والوارد التعميرية
والوارد والسلع الأخرى المخرجة في علامتهم ومصانيعهم
ومخازنهم ومستودعاتهم مع بيان تاريخ انتهاء صلاحية
كل مادة من تلك المواد للاستهلاك البشري.

ب - كلفا بعدد المستودعات والمخازن المساقمة لهم وموقع
كل منها.

المادة ١٢ -

الموافقة عليها كما وردت بالقانون
الاصلي الوقت.

المادة ١٣ -

الموافقة عليها مع اجراء التعديلات
التالية:

١ - اضافة عبارة (او من ينيته) الى آخر
الفقرات (ج، د، هـ).

اختصاصيا واخضاع تخزينها لاحكام هذه المادة وصدر
الوزير التعليمات الخاصة بتنظيم اجراءات الرقابة على
تلك المستودعات والمخازن وكيفية تسجيل موجوداتها
وتحريها بطريقة عادية الوزارة لاصحابها عن الزيادة
التي تطرأ على قيمة الوارد الغذائية الاساسية للتعميرة و
/ او المحصور استيرادها بالوزارة او النقص الذي
يلحق بتلك القيمة وذلك للمحافظة على حقوق الخيرية
والتاجر والستهلك.

المادة ١٢ -

يؤلف الوزير لجنة لادراف المواد الغذائية الاساسية
والوارد التعميرية التي اصحت غير صالحة للاستهلاك
البشري او بيعها لتغذيات الاستهلاك التجاري وذلك بالطريقة
التي يقررها.

المادة ١٣ -

يؤلف في الوزارة مجلس يسمى (مجلس التعمير)
يشكل على النحو التالي:

١ - الوزير
ب - الامين العام للوزارة
ج - الامين العام لوزارة الصناعة
والتجارة
د - الامين العام لوزارة الزراعة
هـ - الامين العام لوزارة الصحة
و - المدير العام لدائرة الجمارك
عضوا
عضوا
عضوا

- ٢ - الفقرة (ز) شطب عبارة (الائتد
السم للقرات المسلحة الاردنية)
والاستضافة بجارة (رئيس هيئة
الاركان للقرات المسلحة الاردية).
٣ - يُلغى نص الفقرة (ح) من القانون
الاصلي المؤقت والاستضافة عنه
بالنص الاتي:
ح - (اربعة اشخاص من القطاع
اخاص يعيّنهم مجلس الوزراء بناء
على تنسيب الوزير على ان يكون
اثنان من كل من اتحاد غرف التجارة
وغرفة صناعة عمان وتتوب من جمعية
اتحاد المزارعين وتكون مدة عضوية
حمية المستهلك وتكون مدة عضوية
هؤلاء الاعضاء ستين قبالة
للجديد.
المادة (١٤)
مواظقة على الفقرات أ، ب، ج، د، هـ
مع شطب عبارة (اجماع او) الواردة في
الفقرة (د) منها وذلك كما وردت بالقانون
الاصلي.

- ز- تتوب عن القرات المسلحة الاردية عضوا
يعينه القائد العام للقوات
المسلحة الاردية
ح - اربعة اشخاص من القطاع اخاص
يعيّنهم مجلس الوزراء بناء على
تنسيب الوزير على ان يكون
اثنان من اتحاد غرف التجارة
وغرفة صناعة عمان وتكون مدة
عضوية هؤلاء الاعضاء ستين قبالة
للجديد.
المادة ١٤
١ - يجتمع المجلس مرة واحدة كل ثلاثة اشهر على الاقل
بمعوة من الرئيس وتكون اجتماعه قانونيا اذا حضره
ثمانية من اعضاءه على الاقل على ان يكون الرئيس
واحد منهم وتتخذ القرارات فيه باجماع او بأكثريه
اصوات اعضاءه الخمسين واذا تسارت هذه
الاصوات يرجع الجانب الذي صوت معه الرئيس.

- المادة ١٥ -
المواظقة عليها كما وردت بالقانون
الاصلي المؤقت مع اجراء التعديلات
التالية:
١ - شطب كلمة (الوزن) الواردة في
الفقرة (أ) والاستضافة عنها بجارة
(جلس الوزراء).
٢ - شطب كلمة (يحدد) من الفقرة
(ب) والاستضافة عنها بكلمة
(يراه).

- المادة ١٦ -
يلغى نص المادة (١٦) من القانون الاصلي ويتعاضف
عنه بالنص الاتي:

- ب - يعين الوزير من بين موظفي الوزارة اعيان سر
للمجلس يتولى تنظيم جدول اعماله وتعين عاقر
جلساته وتسجيل قراراته وتوصياته وتوقيعها من
الرئيس واهضاء المجلس.
ج - تحدد مكاتبات اعضاء المجلس وامين سره بقرار من
جلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير.
المادة ١٥
يقول المجلس الماهم والصلاحيات التالية:
١ - اقرار السياسة التمرية العامة للمملكة ووضعها الى
الوزير.
ب - الترسية للوزير بالامصار التي يحددها للمواد العقارية
الاسلمية.
ج - اية امور اخرى يرى الوزير عرضها على المجلس عاه
علاقه باعماله ومهامه.
الباب الثالث
المقررات والاجراءات القضيية
المادة ١٦ -
يحاقب بقرامة لا تقل عن عشرين ديناراً ولا تزيد على
مائتي دينار كل من:

مكتبة امدد العمل

المراقبة عليها بالتعديل الجديد
الوارد في القانون المؤقت رقم (٣٦).

يعاقب ببراءة لا تقل عن ثلاثين ديناراً ولا تزيد على ثلاثمائة دينار أو بالسجن مدة لا تقل عن أسبوع واحد ولا تزيد على شهر أو بكليتا العقوبتين حسب مقتضى الحال كل من:-

أ - باع مادة غذائية أساسية أو مادة قوتية أو أي مادة أو سلعة أخرى عدده السهم أو عرضها للبيع بسعر يزيد على السعر المحدد.

ب - استوفى سعر لأي من المأكولات والشروبات التي يقوم بتقديدها في عهله يزيد على الأسعار المحددة أو المعلنه لتلك المأكولات والشروبات.

ج - لم يقيم كلياً أو جزئياً بالإعلان عن الأسعار على أي من المواد والسلع الأخرى المروضة للبيع في عهله سواء كانت متجهة عليها أو مستوردة وسواء كانت عهده السعر أو غير عهده ويطبق ذلك على أصحاب المحلات التجارية بالجملة ونصف الجملة والتجزئة والمطاعم والصنائع.

د - استمع عن بيع أي مادة من المواد الغذائية الأساسية أو المواد التموينية أو المواد والسلع الأخرى بالسعر المحدد فما أو المعلن عنه أو اشترط على المشتري شراء مواد أو سلعة أخرى معها.

أ - باع مادة غذائية أساسية أو مادة قوتية أو أي مادة أو سلعة أخرى عدده السهم أو عرضها للبيع بسعر يزيد على السعر المحدد.

ب - استوفى سعراً لأي من المأكولات والشروبات التي يقوم بتقديدها في عهله يزيد على الأسعار المحددة أو المعلنه لتلك المأكولات والشروبات.

المراقبة عليها بالتعديل الجديد
الوارد في القانون المؤقت رقم (٣٦).

هـ - خالف أياً من القرارات أو التعليمات التي يصدرها الوزير بموجب هذا القانون وذلك مع مراعاة أحكام الفقرة (ح) من المادة (١٧) من هذا القانون.

و - استمع عن تقديم الفاتورة المصروص عليها في الفقرة (ب) من المادة (١٠) من القانون.

ز - لم يقيم أياً من الكموف المصروص عليها في المادة (١١) من هذا القانون.

المادة ٧ -
يلغى نص المادة (١٧) من القانون الأصلي ويتحاشن عنه بالنص التالي:

يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن شهر واحد ولا تزيد على ستة أشهر أو ببراءة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار أو بكليتا العقوبتين وتكون المحكمة حكر على السلع والمواد موضوع المخالفة أو مصادرهما حسب مقتضى الحال، كل من أقيم على ارتكاب أي من الأفعال التالية:-
١ - أدخل أي تغيير على مدة صلاحية أي من المواد الغذائية الأساسية أو المواد التموينية أو المواد والسلع الأخرى أو أي مادة تكون قابلة للاكل والشرب ولو كانت غير داخلة في أي من المواد المرققة بهذا القانون.

المادة ١٧ -
يعاقب ببراءة لا تقل عن ثلاثين ديناراً ولا تزيد على ثلاثمائة دينار كل من:-

أ - لم يقيم كلياً أو جزئياً بالإعلان عن الأسعار على أي من المواد الغذائية الأساسية أو المواد التموينية أو المواد والسلع الأخرى المروضة للبيع في عهله سواء كانت متجهة عليها أو مستوردة ويطبق ذلك على أصحاب المحلات التجارية بالجملة ونصف الجملة والتجزئة والمطاعم والصنائع.

مكتبة العدل

ب - استختم اي مستخرج او مخزن غير معتمد من قبل الوزارة وسجل لديها وفقا لاحكام هذا القانون او حاول استخدامه.

ج - باع او عرض للبيع او خزن مواد غذائية اساسية او موادا قوتية او ايا من المواد والسلع الاخرى او اي مادة اخرى قابلة للاكل والشرب اذا كانت غير صالحة للاستهلاك البشري او انتهت مدة صلاحيتها لذلك الاستهلاك.

د - باع او عرض للبيع اي مادة غذائية اساسية او قوتية او غيرها من المواد والسلع الاخرى بغير مواصفاتها الاصلية.

هـ - اغفل عنه المخصص لبيع المواد الغذائية الاساسية او المواد التموينية والمواد والسلع الاخرى او اي مادة اخرى قابلة للاكل او الشرب دون سبب مشروع ويقصد علم بعبها.

و - اخفى عن المشتري او المستهلك اي مادة غذائية اساسية او اي مادة قوتية او ايا من المواد والسلع الاخرى او اي مادة اخرى قابلة للاكل والشرب سواء كانت علوية او مستوردة.

ب - امتنع عن بيع اي مادة من المواد الغذائية الاساسية او المواد التموينية او المواد والسلع الاخرى بالسر المحدد لها او المعلن عنه او اشترط على المشتري شراء مواد او سلع اخرى معها.

ج - انتج اي مادة من المواد الغذائية الاساسية او المواد التموينية او المواد والسلع الاخرى على نحو مخالف في انتاجها احكام قانون المواصفات والمقاييس المعمول به اذا كانت استعملتها لتحقق على اساس المواصفات والمقاييس التي تصدرها الجهات المختصة وتطبق احكام هذه الفقرة اذا استوردت تلك المادة وباعها او عرضها للبيع وهي مخالف المواصفات والمقاييس المقررة.

ز - منع اي موظف من موظفي الوزارة من القيام بالواجبات والهلم الموكلة له في تنفيذ احكام هذا القانون والانظمة والقرارات والتعليمات الصادرة بحوزته.

ح - مخالفة احكام الفقرة (ب) من المادة (١١) من هذا القانون.

المادة ٨ -
يلغى نص المادة (١٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-
١ - اذا ذكر ارتكاب اي من المخالفات المنصوص عليها في المادة (١٦) من هذا القانون فيحكم على المخالف بعقوبة التي تستلزمها مخالفته الثانية على ان لا تتجاوز اقل الاعل للمعززة المقررة للمخالفة على انه اذا تكررت المخالفة لآخر من مرتين فيحكم بحبس المخالف لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة لا تقل عن الف دينار ولا تزيد على خمسة الاف دينار او يكفل المعززين وبإغلاق عمله لمدة التي تقررها المحكمة المختصة.

المادة ١٨ -
١ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر واحد ولا تزيد على ستة اشهر كل من اقدم على ارتكاب ا يقل من الاعمال التالية:-
١ - ادخل اي تغيير على مدة صلاحية اي من المواد الغذائية الاساسية او المواد التموينية او المواد والسلع الاخرى.
٢ - باع او عرض للبيع او خزن مواد غذائية اساسية او موادا قوتية او اي سلع او مواد غير صالحة للاستهلاك البشري او انتهت مدة صلاحيتها لذلك الاستهلاك.

٣ - باع او عرض للبيع اي مادة غذائية اساسية او قوتية او غيرها من المواد والسلع الاخرى بغير حالتها الاصلية.

الموافقة عليها بالتعديل الجديد
الوارد في القانون المؤقت رقم (٣٦) مع
اجراء التعديل التالي:
الفقرة ١ - اضافة عبارة (ذلك
المخالفة) بعد عبارة (التي تستلزمها) مع
خطب الكلمة (الثانية).

مكتبة منذ الفصل

ب - اذا تكرر ارتكاب اي من المخالفات المنصوص عليها في المادة (١٧) من هذا القانون فيحكم على المخالف بتعليق المقيمة التي تستلزمها مخالفته الثانية على ان لا تتجاوز امد العمل للمقيمة المقرر للمخالفة واما تكررت المخالفة اكثر من مرتين فيحكم على المخالف بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على سنة واحدة او بغرامة لا تقل عن خمسة الاف دينار ولا تزيد على عشرة الاف دينار او بكلا هاتين العقوبتين وبإغلاق عمله للمدة التي تقررها المحكمة المختصة وقت طائلة الجزر والمصادرة للسلع والمواد حسب مقتضى الحال.

ب - يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار كل من اقدم على ارتكاب اي من الاعمال التالية :

- ١ - باع ايا من المواد الغذائية الاساسية او المواد التموينية او المواد والسلع الاخرى في ساعات معينة وابتاع عن بيع مواد اخرى منها وذلك على الرغم من بقاء عمله مغفورا طيلة ساعات العمل.
- ٢ - اطلق عمله المخصص لبيع المواد الغذائية الاساسية او المواد التموينية والمواد والسلع الاخرى دون سبب مشروع وقصد عدم بيعها.
- ٣ - لم يتخذ بالتدريج والتصنيف الترميزي للقردين من قبل الجهات المختصة للموارد الغذائية الاساسية او المواد التموينية ووسائل المواد من السلع.
- ٤ - كل تاجر او صاحب مصنع اخفى عن المشتري او السجالت ايا مادة غذائية اساسية او ايا مادة تموينية او ايا من المواد والسلع الاخرى سواء اكانت عليه او مستوردة.
- ٥ - كل صاحب مصنع او تاجر لم يقدم ايا من

الكشوف المنصوص عليها في المادة (١١) من هذا القانون.

٦ - منع اي موظف من موظفي الوزارة من القيام بالراجعات والمهام الموكلة له في تنفيذ احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاها.

المادة ١٤ -

١ - اذا تكرر ارتكاب اي من المخالفات المنصوص عليها في المادة (١٦) من هذا القانون فيحكم على المخالف بتعليق المقيمة التي تستلزمها مخالفته الثانية او الثانية حسب مقتضى الحال على ان لا تتجاوز امد العمل للمقيمة المقررة للمخالفة على انه اذا تكررت المخالفة اكثر من ثلاث مرات فيحكم بحبس المخالف لمدة لا تقل عن اسبوع ولا تزيد على ثلاثة اشهر وبإغلاق عمله للمدة غائلة.

ب - اذا تكرر ارتكاب اي من المخالفات المنصوص عليها في المادة (١٧) من هذا القانون فيحكم على المخالف بتعليق المقيمة التي تستلزمها مخالفته الثانية او الثانية حسب مقتضى الحال على ان لا تتجاوز امد العمل

المادة ٩ -
يلقى نص المادة (٩) من القانون الاصل ويستأنف عنه بالنص التالي:

١ - يكون صاحب المحل او مديره مسؤولا عن اي مخالفة لاحكام هذا القانون في المحل.

ب - يعمل بأوراق الضبط التي ينظمها مراقبو الاسعار والبحرية بشأن المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون حتى يثبت عكسها، ولم بحضور صاحب المحل او مديره الموزون تفتيش الصنع او المحل او المستوصفات المتقدمة له للتأكد من عدم اخفاء المواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية والمواد والسلع واما لم يكن صاحب المحل او مديره موجودا فتكتفي بوجود اي موظف او عامل في المحل ولم الاستعانة بالجهات

المراقبة عليها بالتعديل الجديد الوارد في القانون المؤقت رقم (٣٦) مع اجراء شطب كلمة (فيه) والاستعاضة عنها بكلمة (به) الواردة بالقوة (د).

محضر المجلس

الائنة المختصة كلما استدعت الضرورة ذلك.

ج- عند وقوع اي مخالفة لاحكام هذا القانون يجوز حجز البضاعة موضع المخالفة ووضعها برسم الامانة لدى صاحب المحل او نقلها الى مستودع رسمي وذلك بعد الحصول على اذن من المدعي العام خلال اربع وخمسين ساعة من وقوع المخالفة والاحتفاظ بها حتى نتيجة المحاكمة.

د - لقاضي الامور المستعجلة اصدار القرار بتسيع المواد المحجوزة السريعة التلف قبل صدور اي حكم قضائي بشأنها ويجوز البيع في الحال بعد ان تدرج في دفتر القبط الطرود والاسباب التي اقتضت وبقيت قيمة المبيعات محجوزة لدى الوزارة حتى نتيجة المحاكمة ويتم تعيين كيفية واجراءات البيع بقرار يصدره الوزير واما صدر الحكم ببراءة صاحب المواد بعدد له المبلغ الذي يعت فيه بغض النظر عن ثمنها الحقيقي وللوزير الموافقة على عدم بيع المواد المحجوزة واطاها الى صاحبها اقضاء ضمانته منه بجلع يعادل قيمتها.

للمقوية المدة للمخالفة على انه اذا تكررت المخالفة اكثر من ثلاث مرات فيحكم بحبس المخالف لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة اشهر وبإغلاق على لمدة عامية.

ج- اذا تكررت زكاتب اي من المخالفات المنصوص عليها في المادة (١٨) من هذا القانون فيحكم على المخالف على المقوية التي تستلزمها مخالفته الثانية او الثالثة حسب مقتضى الحال على ان لا تتجاوز امد الاعل للمقوية المدة للمخالفة واما تكررت المخالفة اكثر من ثلاث مرات فيحكم على المخالف بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على سنة وبإغلاق على لمدة عامية.

المادة ٢٠ -

١ - تخضع عاكن الصلح بالنظر في المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون ونحوها جميع القضايا المقدمة عند نقلا احكامه لدى المحكمة المرفوعة العسكرية التي لم تصدر بها احكام نهائية ويجوز ان تشا عكمة صلح او اكثر تخضع بالنظر في المخالفات التي ترتكب خلالها لاحكام هذا القانون في مدينة عمان او في اي مكان اخر في المملكة.

المادة ١٠ -
يلقى نفس الفترة (أ) من المادة (٢٠) من القانون الاصلي ويستأنش عنه بالنص التالي:
١ - تخضع عاكن الصلح بالنظر في المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون ويجوز ان تشا عكمة صلح او اكثر تخضع بقضايا الترمين في مدينة عمان او في اي مكان اخر في المملكة.

المادة ١١ - تنافق المادة التالية الى القانون الاصلي برقم (٢٢) ومادة رقم المواد (٢٢) و (٢٣) و (٢٤) منه لتصبح (٢٢) و (٢٤) و (٢٥) و (٢٥) على التوالي:-
المادة ٢٢ - للوزير بانه على تسبب الامن العام للوزارة اصدار القرارات والتعليقات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون واللائحة الصادرة بموجبه.

ب - يتم تلبيع ضبط المخالفة التي تنطبق عليها احكام هذا القانون ويصدر المحكمة فيها من قبل من يفرضه الوزير بذلك من موظفي الوزارة على ان تراعى في ذلك اجراءات التليبع المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات المدنية.
الباب الرابع
احكام مفرقة

المادة ٢١ - للوزير ان يفرض خطيا ايا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون لامن عام الوزارة او المحافظة في اي محافظة.

المادة ٢٢ - اجلس الوزراء اصدار اللائحة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

المادة ٢٣ - يلقي اي نفس في اي تشريع اخر يعارض مع احكام هذا القانون.

المادة ٢٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

الموافقة على التعديل الجديد للفقرة

(أ) منها كما ورد بالقانون المؤقت (٣٣) مع الموافقة على الفقرة (ب) كما وردت بالقانون الاصل المؤقت.

المادة ٢١ -
الموافقة عليها كما وردت بالقانون الاصل المؤقت.

المادة ٢٢ -
الموافقة عليها كما وردت بالقانون الاصل المؤقت رقم ٣٢ وهي جديدة، ثم اصادة ترقيم المواد اللاحقة لتصبح ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ و عليه فتكون:

المادة ٢٣ : موافق عليها كما وردت بالقانون الاصل المؤقت.

المادة ٢٤ : موافق عليها كما وردت بالقانون الاصل المؤقت.

المادة ٢٥ : موافق عليها كما وردت بالقانون الاصل المؤقت.

اعداد نثير عطيات
مدير شؤون مجلس الاعيان

محضر الجلسة الرابعة

بسم الله الرحمن الرحيم

قانون رقم () لسنة ١٩٩١م

قانون التموين

الباب الاول

تعريف

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون التموين لسنة ١٩٩١) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

الوزارة	: وزارة التموين
الوزير	: وزير التموين
المجلس	: مجلس التموين المؤلف بموجب هذا القانون
المواد الغذائية الاساسية	: المواد التي يقرر مجلس الوزراء اعتبارها مواد غذائية اساسية.
المواد التموينية	: المواد الغذائية غير الاساسية التي يحددها مجلس الوزراء.
المواد والسلع	: اي مادة او سلعة غير غذائية يحددها مجلس الوزراء.

الباب الثاني

مجال عمل الوزارة

المادة ٣ - تعتبر الوزارة لغايات تطبيق احكام هذا القانون شخصية اعتبارية ولها ان تقاضي وان تقاض في الدعاوى الناشئة عن تطبيق احكامه ويمثلها الوزير في ذلك وله ان ينوب عنه في الاجراءات القانونية والقضائية النائب العام او اي محام يوكله لهذه الغاية.

المادة ٤ - تعمل الوزارة على تنفيذ السياسة التموينية العامة للمملكة وتوفير احتياجاتها من المواد الغذائية الاساسية وتأمين مخزون احتياطي من هذه المواد وتحقيقا لذلك تقوم الوزارة بالاعمال والمهام التالية:

١ - عقد الاتفاقيات والعقود والتمهيدات وطرح المعطاءات واحالتها وذلك لتوفير المواد الغذائية الاساسية في المملكة سواء بشرائها او استيرادها وبيع او تصدير الفائض منها.

ب - تنظيم بيع وتوزيع وتداول وعرض ونقل وتخزين واستعمال المواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية المدعومة او المحصورة بالوزارة.

ج - التعاون والتنسيق مع الجهات المختصة في وضع المواصفات القياسية للمواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية والاشراف عليها.

د - انشاء وتملك واستئجار المستودعات وما يلزمها لتحقيق اعمالها وغاياتها.

هـ - تشجيع انشاء المشاريع الانتاجية للمواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية والمساهمة فيها بموافقة مجلس الوزراء.

المادة ٥ - ١ - ينشأ في الوزارة حساب خاص للالتحار بالمواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية وتشغيل مشاريع الوزارة يسمى (الحساب الجاري) وتكون له موازنة خاصة يقرها مجلس الامة وتتألف مصادر تمويله مما يلي:

١ - ايرادات المتاجرة بالمواد التموينية

٢ - ايرادات تشغيل المشاريع

٣ - ايرادات المستودعات

٤ - المبالغ التي تخصصها الحكومة

ب - على الوزارة ان تنظم في نهاية كل سنة مالية تقريراً باعمالها وان تقدمه لمجلس الوزراء مع الميزانية العامة والحسابات الختامية للحساب التجاري وذلك خلال مدة لا تتجاوز اليوم الحادي والثلاثين من شهر اذار للسنة التالية.

ج - يحول الى الخزينة العامة اي فائض مالي يتحقق في الحساب التجاري، على ان تعمل الخزينة العامة على تغطية اي عجز فيه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير.

د - تنظم الامور الاخرى الخاصة بالحساب التجاري بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

المادة ٦ - ١ - يحصر بالوزارة استيراد المواد الغذائية الاساسية.

ب - يتم استيراد المواد التموينية او تصديرها بتوصية من الوزارة للجهات المعنية بما في ذلك المواد التموينية التي تستورد لحساب المؤسسات الدولية او الاقليمية.

المادة ٧ - ١ - يحدد مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير اسعار المواد الغذائية الاساسية.

ب - يحدد الوزير بناء على تنسيب لجنة يشكلها لهذا الغرض اسعار المواد التموينية

مكتبة المحل

خلال شهر من تاريخ طلب التسعيرة للوزارة وله بالطريقة ذاتها تحديد اسعار اي مادة او سلعة اخرى بناء على توصية او طلب من الجهة المعنية وذلك باستثناء الاغذية الخاصة بالاطفال الرضع التي يتم تحديد اسعارها من قبل وزارة الصحة.

ج- يجوز في الحالات الاستثنائية التي يقرها مجلس الوزراء تشكيل لجنة فنية يشترك فيها ممثل عن كل من الوزارة ووزارة الصناعة والتجارة واتحاد الغرف التجارية الاردنية وغرفة صناعة عمان وممثل عن الاتحاد نقابات العمال، وممثل آخر من ذوي الخبرة يعين بقرار من الوزير، ويعين الوزير رئيسا لها من بين اعضائها وتتولى هذه اللجنة تحديد الحد الاعلى لنسبة الربح الاجمالي و/او السعر للسلع والمواد غير المحددة الاسعار وتقديم توصياتها للوزير لاصدار قراره بعد التشاور والتنسيق مع الوزير المختص ويتم الاعلان عن الاسعار لتلك السلع والمواد بما لا يتجاوز نسبة الربح الاجمالي المحدد او السعر المحدد حسب مقتضى الحال.

د - تجتمع اللجنة المنصوص عليها في الفقرة (ج) من هذه المادة بدعوة من رئيسها ويكون اجتماعها قانونيا بحضور اربعة من اعضائها على ان يكون رئيسها واحدا منهم وتتخذ قراراته باكثرية ثلاثة من اعضائها على الاقل.

هـ - تصدر الوزارة قائمة بالاسعار التي يتم تحديدها للمواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية والمواد والسلع الاخرى ويعلن عنها بالصحف المحلية.

المادة ٨ - يتولى مراقبو الاسعار والجودة في الوزارة التحقق من بيع المواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية والمواد والسلع الاخرى والتداول بها بالاسعار المحددة لها بمقتضى احكام هذا القانون والتأكد من مدة صلاحيتها للاستهلاك واتخاذ الاجراءات اللازمة بهذا الشأن بما في ذلك تنظيم محاضر الضبوط بحق المخالفين لتقديهم الى المحكمة المختصة.

المادة ٩ - أ - يترتب على اصحاب المصانع كتابة السعر للمستهلك بشكل واضح على كل وحدة من منتجاتهم اذا كان هذا السعر محددا ومدة صلاحية تلك الوحدة للاستهلاك البشري.

ب - اذا تعلق وضع السعر المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة على اي من منتجات المصنع فيترتب على مالكة الطلب من الوزير تحديد الطريقة التي يعلن فيها عن السعر على تلك المنتجات.

المادة ١٠ - أ - مع مراعات المادة (٩) من هذا القانون على اصحاب المحلات التجارية وضع الاسعار بصورة ظاهرة وواضحة على كل سلعة معروضة للبيع سواء كان سعرها

محددا او غير محدد واذا تعدد ذلك بصورة عملية بالنسبة لبعض المواد فيترتب عليها تنظيم كشف باسعارها وتثبيته في مكان ظاهر قريب من مدخل المحل يتمكن رواده من الاطلاع عليه بسهولة.

ب - اذا بيعت اي مادة غذائية اساسية او مادة تموينية او اي سلعة اخرى بالجملة فعلى البائع ان يزود المشتري بفاتورة مفصلة تتضمن نوع المادة او السلعة وكميتها وسعر بيعها واما المشتري بالتجزئة لاي مادة او سلعة فيزود بفاتورة مماثلة لها اذا طلب ذلك.

المادة ١١ - أ - للوزير ان يطلب من اصحاب المصانع والمحلات التجارية والمستوردين في المملكة ان يقدموا اليه ما يلي خلال المدة التي يحددها.

١ - كشف بالمستودعات والمخازن العائدة لهم وبعدها وموقع كل منها وذلك لاعتمادها من قبل الوزارة كمستودعات ومخازن تجارية وتسجيلها لدى الوزارة بتلك الصفة وذلك للمواد والسلع الغذائية والتموينية والسلع الاخرى التي يحددها مجلس الوزراء.

٢ - كشفا او اكثر بالمواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية والمواد والسلع الموجودة في محلاتهم ومصانعهم ومستودعاتهم ومخازنهم في اي وقت مع بيان تاريخ انتهاء صلاحية كل مادة او سلعة للاستهلاك البشري.

ب - تتولى الوزارة مراقبة المستودعات والمخازن التجارية العائدة لتجار الجملة وتخزين المواد الغذائية الاساسية فيها، واي سلع او مواد اخرى يقرر مجلس الوزراء اخضاعها واخضاع تخزينها لاحكام هذه المادة ويصدر الوزير التعليمات الخاصة بتنظيم اجراءات الرقابة على تلك المستودعات والمخازن وكيفية تسجيل موجوداتها وجرداتها وطريقة محاسبة الوزارة لاصحابها عن الزيادة التي تطرأ على قيمة المواد الغذائية الاساسية المدعومة او المحصور استيرادها بالوزارة او النقص الذي يلحق بتلك القيمة وذلك للحفاظ على حقوق الخزينة والتاجر والمستهلك.

المادة ١٢ - يؤلف الوزير لجانا لاتلاف المواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية التي اصبحت غير صالحة للاستهلاك البشري او بيعها لغايات الاستهلاك الحيواني وذلك بالطريقة التي يقرها.

المادة ١٣ - يؤلف في الوزارة مجلس يسمى (مجلس التموين) بشكل على النحو التالي:
أ - الوزير رئيسا

مكتبة المحل

- ب - الامين العام للوزارة
ج - الامين العام لوزارة الصناعة والتجارة او من ينوبه
د - الامين العام لوزارة الزراعة او من ينوبه
هـ - الامين العام لوزارة الصحة او من ينوبه
و - المدير العام لدائرة الجمارك
ز - مندوب عن القوات المسلحة الاردنية يعينه رئيس هيئة الاركان العامة للقوات المسلحة الاردنية
ح - اربعة اشخاص من القطاع الخاص يعينهم مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على ان يكون اثنان من اتحاد غرف التجارة وغرفة صناعة عمان ومندوب عن اتحاد المزارعين ومندوب عن جمعية حماية المستهلك وتكون مدة عضوية هؤلاء الاعضاء سنتين قابلة للتجديد.

المادة ١٤ - أ - يجتمع المجلس مرة واحدة كل ثلاثة اشهر على الاقل بدعوة من الرئيس ويكون اجتماعه قانونيا اذا حضره ثمانية من اعضائه على الاقل على ان يكون الرئيس واحدا منهم وتتخذ القرارات فيه باكثرية اصوات اعضائه الحاضرين واذا تساوت هذه الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس.

ب - يعين الوزير من بين موظفي الوزارة امين سر للمجلس يتولى تنظيم جدول اعماله وتدوين محاضر جلساته وتسجيل قراراته وتوصياته وتوقيعها من الرئيس واعضاء المجلس.

ج - تحدد مكافآت اعضاء المجلس وامين سره بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير.

المادة ١٥ - يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية

- أ - اقتراح السياسة التموينية العامة للمملكة ورفعها الى مجلس الوزراء.
ب - التوصية للوزير بالاسعار التي يراها للمواد الغذائية الاساسية.
ج - اية امور اخرى يرى الوزير عرضها على المجلس مما له علاقة باعماله ومهامه.

الباب الثالث

العقوبات والاجراءات القضائية

المادة ١٦ - يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثين دينارا ولا تزيد على ثلاثمائة دينار او بالحبس مدة لا

تقل عن اسبوع واحد ولا تزيد على شهر او بكلتا العقوبتين حسب مقتضى الحال كل من:

أ - باع مادة غذائية اساسية او مادة تموينية او اي مادة او سلعة اخرى محددة السعر او عرضها للبيع بسعر يزيد على السعر المحدد.

ب - استوفى ثمناً لاي من المأكولات والمشروبات التي يقوم بتقديمها في محله يزيد على الاسعار المحددة او المعلنة لتلك المأكولات والمشروبات.

ج - لم يقم كليا او جزئيا بالاعلان عن الاسعار على اي من المواد والسلع الاخرى المعروضة للبيع في محله سواء كانت منتجة محليا او مستوردة وسواء كانت محددة السعر او غير محددة وينطبق ذلك على اصحاب المحلات التجارية بالجملة ونصف الجملة والتجزئة والمطاعم والمصانع.

د - امتنع عن بيع اي مادة من المواد الغذائية الاساسية او المواد التموينية او المواد والسلع الاخرى بالسعر المحدد لها او المعلن عنه او اشترط على المشتري شراء مواد او سلعة اخرى معها.

هـ - خالف ايا من القرارات او التعليمات التي يصدرها الوزير بموجب هذا القانون وذلك مع مراعاة احكام الفقرة (ح) من المادة (١٧) من هذا القانون.

و - امتنع عن تقديم الفاتورة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (١٠) من هذا القانون.

ز - لم يقدم ايا من الكشف المنصوص عليها في المادة (١١) من هذا القانون.

المادة ١٧ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر واحد ولا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على الف دينار او بكلتا العقوبتين ويجوز للمحكمة حجز السلع والمواد موضوع المخالفة او مصادرتها حسب مقتضى الحال، كل من اقدم على ارتكاب اي من الافعال التالية:

أ - ادخل اي تغيير على مدة صلاحية اي من المواد الغذائية الاساسية او المواد التموينية او المواد والسلع الاخرى او اي مادة تكون قابلة للاكل او الشرب ولو كانت غير داخلية في اي من المواد المعروفة بهذا القانون.

ب - استخدم اي مستودع او مخزن غير معتمد من قبل الوزارة ومسجل لديها وفقا لاحكام هذا القانون او حاول استغلاله.

محكمة امانة المحل

ج- باع او عرض للبيع او خزن مواد غذائية اساسية او موادا تموينية او ايا من المواد والسلع الاخرى او اي مادة اخرى قابلة للاكل والشرب اذا كانت غير صالحة للاستهلاك البشري او انتهت مدة صلاحيتها لذلك الاستهلاك.

د - باع او عرض للبيع اي مادة غذائية اساسية او تموينية او غيرها من المواد والسلع الاخرى بغير مواصفاتها الاصلية.

هـ - اغلق محله المتخصص لبيع المواد الغذائية الاساسية او المواد التموينية والمواد والسلع الاخرى او اي مادة اخرى قابلة للاكل والشرب دون سبب مشروع ويقصد عدم بيعها.

و - اخفى عن المشتري او المستهلك اي مادة غذائية اساسية او اي مادة تموينية او ايا من المواد والسلع الاخرى او اي مادة اخرى قابلة للاكل والشرب سواء كانت محلية او مستوردة.

ز - منع اي موظف من موظفي الوزارة من القيام بالواجبات والمهام الموكولة له في تنفيذ احكام هذا القانون والانظمة والقرارات والتعليمات الصادرة بموجبه.

ح - مخالفة احكام الفقرة (ب) من المادة (١١) من هذا القانون.

المادة ١٨ - أ - اذا تكرر ارتكاب اي من المخالفات المنصوص عليها في المادة ١٦ من هذا القانون فيحكم على المخالف بمثل العقوبة التي تستلزمها تلك المخالفة على ان لا تتجاوز الحد الاعلى للعقوبة المقررة للمخالفة على انه اذا تكررت المخالفة لكثر من مرتين فيحكم بحبس المخالف لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة لا تقل عن الف دينار ولا تزيد على خمسة الاف دينار او بكلا العقوبتين وبإغلاق محله للمدة التي تقررها المحكمة المختصة.

ب - اذا تكرر ارتكاب اي من المخالفات المنصوص عليها في المادة (١٧) من هذا القانون فيحكم على المخالف بمثل العقوبة التي تستلزمها مخالفته الثانية على ان لا تتجاوز الحد الاعلى للعقوبة المقررة للمخالفة واذا تكررت المخالفة اكثر من مرتين فيحكم على المخالف بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على سنة واحدة او بغرامة لا تقل عن خمسة الاف دينار ولا تزيد على عشرة الاف دينار او بكلا هاتين العقوبتين وبإغلاق محله للمدة التي تقررها المحكمة المختصة وتحت طائلة الحجز والمصادرة للسلع والمواد حسب مقتضى الحال.

المادة ١٩ - أ - يكون صاحب المحل او مديره مسؤولا عن اي مخالفة لاحكام هذا القانون في المحل.

ب - يعمل باوراق الضبط التي ينظمها مراقبو الاسعار والجودة بشأن المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون حتى يثبت عكسها، ولهم بحضور صاحب المحل او مديره المسؤول تفتيش المصنع او محل او المستودعات العائدة له للتأكد من عدم اخفاء المواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية والمواد والسلع واذا لم يكن صاحب المحل او مديره موجودا فيكتفى بوجود اي موظف او عامل في المحل ولهم الاستعانة بالجهات الامنية المختصة كلما استدعت الضرورة ذلك.

ج- عند وقوع اي مخالفة لاحكام هذا القانون يجوز حجز البضاعة موضوع المخالفة ووضعها برسم الامانة لدى صاحب المحل او نقلها الى مستودع رسمي وذلك بعد الحصول على اذن من المدعي العام خلال اربع وعشرين ساعة من وقوع المخالفة والاحتفاظ بها حتى نتيجة المحاكمة.

د - لقاضي الامور المستعجلة اصدار القرار ببيع المواد المحجوزة السريعة التلف قبل صدور اي حكم قضائي بشأنها ويجري البيع في الحال بعد ان تدرج في محضر الضبط الظروف والاسباب التي اقتضته وتبقى قيمة المبيعات محجوزة لدى الوزارة حتى نتيجة المحاكمة ويتم تعيين كيفية واجراءات البيع بقرار يصدره الوزير واذا صدر الحكم ببراءة صاحب المواد يعاد له المبلغ الذي بيعت به بغض النظر عن ثمنها الحقيقي وللوزير الموافقة على عدم بيع المواد المحجوزة واعادتها الى صاحبها لقاء ضمانة منه بمبلغ يعادل قيمتها.

المادة ٢٠ - أ - تختص محاكم الصلح بالنظر في المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون ويجوز ان تنشأ محكمة صلح او اكثر مختصة بقضايا التموين في مدينة عمان او في اي مكان اخر في المملكة.

ب - يتم تبليغ ضبط المخالفة التي تنطبق عليها احكام هذا القانون وموعد المحاكمة فيها من قبل من يفوضه الوزير بذلك من موظفي الوزارة على ان تراعى في ذلك اجراءات التبليغ المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات المدنية.

الباب الرابع احكام متفرقة

المادة ٢١ - للوزير ان يفوض خطيا ايا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون لامين عام الوزارة او المحافظ في اي محافظة.

المادة ٢٢ - للوزير بناء على تنسيب الامين العام للوزارة اصدار القرارات والتعليمات اللازمة

محكمة امان عمان